جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

متطلبات بازل III وانعكاسها في الربحية المصرفية

دراسة في عينة من المصارف العربية

للفترة 2013 - 2018

بهاء حسين علي محمد الجميلي

رسالة دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية

علوم مصرفية

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتورة زهراء أحمد النعيمي

1442هـ

2020م

متطلبات بازل III وانعكاسها في الربحية المصرفية

دراسة في عينة من المصارف العربية

للفترة 2013 - 2018

رسالة تقدم بها

بهاء حسين علي محمد الجميلي

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل

هي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي/

علوم مصرفية في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ مساعد

الدكتورة زهراء أحمد النعيمي

1442هـ 2020م

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ ﴾

سورة النساء

الآية: ٢٩

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ"**متطلبات بازل III وانعكاسها على الربحية المصرفية دراسة في عينة من المصارف العربية للفترة بين 2013 إلى 2018**" للطالب (بهاء حسين علي) قد جرى تحت إشرافي في جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

المشرف: **أ. م. د. زهراء أحمد النعيمي**

التاريخ: / /2020

إقرار المقوّم اللغوي

أشهد أنّ هذه الرسالة الموسومة بِـ" **متطلبات بازل III وانعكاسها على الربحية المصرفية دراسة في عينة من المصارف العربية للفترة بين 2013 إلى 2018**" تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم: **أ. م. د. ألحان عبدالله محمد**

التاريخ: / /2020

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين اللتين قدّمهما المشرف، والمقوّم اللغوي أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ. د. بشار أحمد عبدالرزاق العراقي**

التاريخ: / /2020

إقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي قدمها المشرف والمقوّم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ. د. بشار أحمد عبدالرزاق العراقي**

التاريخ: / /2020

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقييم والمناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ **متطلبات بازل III وانعكاسها على الربحية المصرفية دراسة في عينة من المصارف العربية للفترة بين 2013 إلى 2018**" وناقشنا الطالب **(بهاء حسين علي محمد الجميلي)** في محتوياتها وفيما له علاقة بتاريخ / /2020 وإنها جديرة لنيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

الأستاذ المساعد

د. بشار ذنون الشكرجي

رئيساً

مدرس	**الأستاذ المساعد**
م. ياسمين اكرم جاسم	**د. زهراء أحمد النعيمي**
عضواً	**عضواً ومشرفاً**

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته ..... المنعقدة بتاريخ / /2020 وقرر التوصية بمنح شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

مقرر مجلس الكلية	**عميد كلية الإدارة والاقتصاد**
أ.د.علاء عبدالسلام الحمداني	**أ.د. ثائر احمد سعدون السمان**
2020/ /	**2020/ /**

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنه لمن دواعي سروري الإقرار بالجميل أن اتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى **الدكتورة زهراء احمد النعيمي** التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، فقد منحتني الكثير من وقتها وكانت كريمة في تقديم النصح والإرشاد فجزاها الله خير الجزاء.

وأسجل امتناني وشكري للسيد المقوم اللغوي، وفائق الاحترام والتقدير لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة هذا الجهد مع تقديري المسبق لكل ما سيطرحونه من ملاحظات ستغني الدراسة إن شاء الله.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد المتمثلة بالأستاذ **الدكتور ثائر احمد سعدون السمان** وإلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ الدكتور **بشار أحمد العراقي** وإلى أساتذتي الذين نهلت من عطائهم وعلمهم حتى وصلت إلى هذه المرحلة.

وأتقدم بالشكر إلى من أضاف إلى سنين الصبر صبراً ليراني كما يحب "**والدي العزيز**" وإلى من حملتني وهناً على وهن وسهرت الليالي على راحتي "**والدتي العزيزة**" وإلى من لم يبخلوا علي بشيء وبذلوا كل ما بوسعهم أعز ما أملك في الوجود " **اخوتي ظلي وسندي**"

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى زملائي الذين رافقوني طوال مسيرتي العلمية ولكل من مد يد العون والمساعدة لإنجاز هذه الرسالة، لكل من كان له إسهام مباشر وغير مباشر في إنجاز هذه الرسالة ولم يرد اسمه هنا جزى الله الجميع كل الخير وهو ولي التوفيق.

الباحث

المستخلص

تعد متطلبات بازل III من المتطلبات الضرورية لتطوير متانة ورؤوس الأموال للقطاع المصرفي العربي وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة في السنوات الأخيرة تهدف الدراسة نحو عرض موضوع اتفاقية بازل III وأنعكاسها على الربحية المصرفية في القطاع المصرفي للدول العربية، عينة الدراسة وتحليل تطورات الأداء المصرفي، فضلا عن اختبار اثر تطبيق اتفاقية بازل IIIعلى ربحية القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اثرٍ ايجابيٍ لتطبيق بازل IIIعلى ربحية القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	**1**
الفصل الاول **منهجية الدراسة والدراسات السابقة**	**6-2**
المبحث الاول: منهجية الدراسة	**4-3**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**6-5**
الفصل الثاني **الجانب النظري**	**38-7**
المبحث الاول: التطورات الحديثة لاتفاقية بازل	**18-8**
اولاً: مفهوم كفاية رأس المال	8
ثانيا :اهمية كفاية راس المال	9-8
ثالثاً: مقررات بازل I	10-9
رابعا: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الاولى	12-10
خامسا: مقررات بازل II	12
سادسا: اسباب اصدار اتفاقية بازل الثانية	13-12
سابعا: اهداف اتفاقية بازل II	14-13
ثامنا: سلبيات وايجابيات بازل II	15-14
تاسعا: دور المصارف المركزية في تطبيق مقررات بازل II	15
عاشرا: مقررات بازل III	18-16
المبحث الثاني: الربحية المصرفية	**27-19**
اولاً: مفهوم الربحية	20-19
ثانياً: العوامل المؤثرة في الربحية:	23-20
ثالثاً: مؤشرات الربحية في المصارف التجارية	25-24
رابعاً: السيولة واثرها على المصارف التجارية	26-25
خامسا: السياسات المؤثرة في ربحية المصرف	27-26
المبحث الثالث: بازل III وانعكاسها على المصارف	**38-28**
اولا: مقررات لجنة بازل III واهم انعكاساتها على النظام المصرفي	28

ثانياً: محاور اتفاقية بازلIII	29-28
ثالثاً: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي	31-29
رابعاً: انعكاسات تطبيق بازل III على القطاع المصرفي	32-31
خامساً: القواعد الإحترازية	33-32
سادسا: انعكاسات اتفاقية بازل III على النظام المصرفي التقليدي	36-33
سابعا: التأثير المتوقع من تطبيق مقررات لجنة بازل III على القطاع المصرفي	37-36
ثامنا: الاصلاحات في اتفاقية بازلIII	37
تاسعا: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)	38-37
عاشراً: اهداف اتفاقية بازل III	38
الفصل الثالث **الجانب العملي**	**72-39**
المبحث الاول: تطورات الأداء للقطاع المصرفي العربي	**59-40**
اولا: العراق	41-40
ثانياً: الإمارات	43-42
ثالثا: السعودية	45-44
رابعاً: الكويت	47-46
خامساً: عمان	50-48
سادسا: قطر	52-50
سابعا: الأردن	55-52
ثامناً: لبنان	57-55
تاسعا: مصر	60-57
المبحث الثاني: اثر بازل III على ربحية القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة	**72-61**
اولا: مؤشر بازل III للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.	62-61
ثانيا: مؤشر معدل العائد على الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة.	64-63
ثالثا: اثر بازل III على الربحية في القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.	73-64
الاستنتاجات	**74**
التوصيات	**75**
المصادر والمراجع	**80-76**

قائمة الجداول

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2013 – 2018)	40
2	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الإمارات للفترة (2013 – 2018)	42
3	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي السعودية للفترة (2013 – 2018)	44
4	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الكويت للفترة (2013 – 2018)	46
5	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي عمان للفترة (2013 – 2018)	49
6	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي قطر للفترة (2013 – 2018)	51
7	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الأردن للفترة (2013 – 2018)	54
8	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي لبنان للفترة (2013 – 2018)	56
9	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي مصر للفترة (2013 – 2018)	58
10	تطور مؤشر كفاية رأس المالي (بازل III) للقطاعات المصرفية العربية للفترة (2013–2018)	61
11	تطور معدل العائد على الموجودات في القطاعات المصرفية العربية للفترة (2013 – 2018)	63
12	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الدراسة تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات	65
13	وصف مؤشرات كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات	65
14	معامل الارتباط بين مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات	69
15	تحليل الإنحدار وتحليل التباين لعلاقة الأثر ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII) في المعدل العائد على الموجودات	70
16	تحليل الانحدار غير الخطي وتحليل التباين للعلاقة ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII) في المعدل العائد على الموجودات	72

قائمة الاشكال

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	العوامل المؤثرة في الربحية	23
2	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2013 – 2018)	41
3	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الإماراتي للفترة (2013 – 2018)	43
4	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي السعودي للفترة (2013 – 2018)	45
5	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الكويتي للفترة (2013 – 2018)	47
6	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي العُماني للفترة (2013 – 2018)	50
7	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي القطري للفترة (2013 – 2018)	52
8	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الأردني للفترة (2013 – 2018)	55
9	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي اللبناني للفترة (2013 – 2018)	57
10	تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي المصري للفترة (2013 – 2018)	60
11	تطور كفاية رأس المال (بازل III) للدول العربية	62
12	تطور معدل العائد على الموجودات	64
13	تطور مؤشر كفاية رأس المال – بازل III	67
14	تطور معدل العائد على الموجودات	68
15	الانتشار ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات	70
16	العلاقة غير الخطية ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII) في المعدل العائد على الموجودات	72

المقدمة

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة وخصوصا في ظل التحولات العالمية الحديثة، لذلك فان موضوع الدراسة تناول موضوع بازل III وانعكاسه على ربحية المصارف وذلك تحقيقا لأهمية تطوير القطاع المصرفي في كل الدول العربية وجعلها أقدر على مواجهة كافة التحديات المصرفية والعالمية الحديثة، إذ أن تدعيم كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في كل الدول العربية يجعله يتمتع بمتانة عالية في مواجهة أي خطر يتوقع حدوثه في الوقت الحالي أو في المستقبل البعيد.

حيث أن تطوير متانة القطاع المصرفي للدول العربية يحتل مكانة كبيرة وذلك لتطوير قدراته وصلابته، فضلا عن امكانية تحقيق ارباحا عالية تزيد من تطوير المصارف نفسها والقطاع المصرفي في كل الدول العربية وخصوصا في الوقت الحالي وحدوث الأزمة الأقتصادية بعد احداث جائحة كورونا المستجد.

الفصل الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية الدارسة

اولا: مشكلة الدراسة

تواجه المصارف العربية والقطاع المصرفي العربي تحديات كبيرة في تطبيق متطلبات بازل III نظرا لضخامة حجم الأموال المطلوبة . لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤالين الآتيين:

1. هل يمكن للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة تطبيق متطلبات بازل III في ظل الأوضاع الإقتصادية الحالية؟.
2. هل اثر تطورات اتفاقية بازل III ايجابي على ربحية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة) ؟.

ثانيا: اهمية الدراسة

تحتل الدراسة اهمية كبيرة لتناول موضوع كفاية رأس المال وبالتحديد اتفاقية بازل III وانعكاسها على تحقيق الأرباح في القطاع المصرفي، وخصوصا أن الدراسة قد تناولت القطاع المصرفي في العديد من الدول العربية وعرضت تطورات الأداء المصرفي لجميع الدول العربية عينة البحث.

حيث ركزت الدراسة على اتفاقية بازل III وانعكاسها على زيادة الأرباح للقطاع المصرفي لجميع الدول العربية عينة الدراسة وناقشت الدراسة الأثر المتمثل في تطبيق مصارف الدول العربية لمتطلبات بازل III وتدعيم رؤوس اموالها بما يضمن الحفاظ على القطاع المصرفي العربي وتدعيم متانته.

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:-

1. عرض اطار نظري حديث على تطورات اتفاقية بازل III وانعكاسها على تطوير القطاع المصرفي (زيادة الربحية للقطاع المصرفي).
2. عرض تطور الأداء المصرفي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة من خلال مؤشرات حديثة للقطاع المصرفي.

3. اختبار اثر تطبيق اتفاقية بازل III على ربحية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة.

رابعا: فرضية الدراسة

شهد العالم أجمع والقطاعات الإقتصادية في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات سواء الاقتصادية أم الصحية والتي انعكست آثارها على اقتصاديات الدول أجمع، لذلك فان متطلبات بازل III كانت ضرورية لتطوير متانة القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة، ومن خلال الدراسة الحالية فقد تمكن القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة من تطبيق متطلبات بازل III والبالغة 10.5 بل تعدت هذه النسبة في بعض الدول بكثير، وكذلك كانت نتيجة اختبار اثر متطلبات بازل III ايجابية وذات دلالة معنوية على ربحية القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.

خامسا: منهجية الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في عرض موضوع الدراسة مستعينا بالدراسات الحديثة، فضلا عن أنه تم استخدام المنهج التحليلي لغرض تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضية.

سادسا: عينة الدراسة

تمثلت العينة بدراسة القطاع المصرفي في مجموعة من الدول العربية وهي (العراق، الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الأردن، لبنان، مصر) وذلك لأهمية دراسة القطاع المصرفي بأكمله في الدول العربية عينة الدراسة وتقييمه بشكل كامل، اما الفترة الزمنية للدراسة فقد كانت خلال الاعوام (2013 – 2018).

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1. دراسة المزوري، حسين احمد حسين، 2005

جاءت الدراسة بعنوان أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف اموال المصارف، دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على آثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف اموال المصارف، وقد كانت عينة الدراسة تتألف من أربعة مصارف طبق عليها معيار بازل لكفاية رأس المال للفترة (1994 – 2002) وقد توصلت الدراسة إلى تطور تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق بازل I وأن تتضمن بإمكانات المصارف العراقية وقدراتها لغرض تطبيق بازل II لمواكبة حالة التطور.

2. دراسة وسام، شيلي، 2010

اتت الدراسة بعنوان مقررات بازل II ومتطلبات تطبيقها في المصارف التجارية، دراسة تجربة لبنان، هدفت الدراسة إلى بيان التأثيرات المختلفة لاتفاقية بازل II والكشف عن أهم التحديات التي تواجه البنوك والسلطة الرقابية خصوصا في الدول العربية في تطوير اتفاقية بازل II، وتضمنت عينة الدراسة المصارف اللبنانية، وتوصلت الدراسة إلى قيام السلطة الرقابية اللبنانية على تحسين مستويات ادارة المخاطر في بنوكها حيث اصدرت العديد من التشريعات الخاصة بإنشاء لجان في كل من ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي، فضلا عن تدعيم الحوكمة وتحسين نوعية الإفصاح في البنوك.

3. دراسة قارون، احمد، 2013

تضمن عنوان الدراسة مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل، هدفت الدراسة إلى تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي حددته لجنه بازل، وكانت عينة الدراسة تتكون من عينة من المصارف الجزائرية لفترة (2006 – 2010) وقد استخدمت الدراسة نموذج تحديد اوجه التشابه لمؤشرات بازل III ومؤشرات تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مواكبة المصارف الجزائرية إلى متطلبات بازل III ووضع القوانين التي تضمن تطبيقها لمعيار بازل III.

4. دراسة الموسوي، مروج طاهر هذال، 2017

جاءت الرسالة بعنوان اثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة (2005 – 2014) ،وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مؤشر في مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال بالأداء المصرفي، وقد كانت عينة الدراسة بالمصارف التجارية العراقية خلال مدة الدراسة (2005 – 2014) وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياسا بالموجودات الاخرى لدى المصارف وقد أثر تراكم الأموال السائلة غير المدرة للربحية فيها وبشكل كبير على نسب الأداء المالي المختلف لديها.

5. دراسة الاحسن، مفيدة، 2019

جاءت الرسالة بعنوان الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III ودورها في تقييم اداء المصارف التجارية، دراسة قياسية لعينة من المصارف الجزائرية، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم اداء المصارف التجارية الجزائرية، وقد تمثلت عينة الدراسة بالمصارف الجزائرية وتم استخدام برنامج STATA وتوصلت الدراسة إلى توجه العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين الرقابة المصرفية والربحية في المصارف التجارية الجزائرية.

6. دراسة معمري، نارجس، 2020

جاءت الدراسة بعنوان تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل III، درست حالة بنك التنمية المحلي، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل III فضلاً عن تحديد أوجه التشابه والإختلاف بين معيار كفاية رأس المال الذي حددته كل من لجنة بازل وبنك الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير الإحترازية الجزائرية لم تساير كل من اتفاقية بازل I وبالإضافات التي جاءت بها بازل II فيما يخص ادراج المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية ضمن حساب نسبة الملائمة.

وبعد عرض الدراسات السابقة فإن ما يميز الدراسة الحالية أنها قد تناولت أثر بازل III على الربحية المصرفية للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة وهي تسع دول عربية، فضلا عن عرض لتطور الأداء المصرفي وفق المؤشرات الحديثة.

الفصل الثانـي

الجانب النظري

المبحث الاول

التطورات الحديثة لاتفاقية بازل

اولاً: مفهوم كفاية رأس المال

اختلفت وجهات النظر في التعبير عن مفهوم كفاية رأس المال وهناك زوايا عديدة يمكن النظر منها إلى كفاية رأس المال وابرزها أن كفاية رأس المال تعني القدرة النهائية على سداد الالتزامات، وهناك من ينظر إلى المفهوم على أنه الطريقة التي تحقق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال. (رحال ومفتاح، 2019، 4). (صورية وذوادي، 2019، 94)

ويمكن التعبير ايضا عن كفاية رأس المال بأنه مقدار رأس المال الذي يكون كافيا لإمتصاص الخسائر أي امتصاص مخاطر توظيف الأموال ويجب أن يكون كافيا ليوفر الأمان للمودعين من ناحية وللسلطات الرقابية من ناحية اخرى.

ثانيا : اهمية كفاية راس المال

إن خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه تبرز اهمية كفاية رأس المال المصرفي بتلك الاطراف، فإدارة المصرف يهمها كفاية رأس المال بجذب المودعين والمقترضين والمستثمرين، في حين يهتم المودعين بقوة المصرف وملاءته لحماية ودائعهم من خلال نظراتهم إلى رأس المال والاحتياطيات مقارنة بحجم الودائع، أما المصرف المركزي فيهتم بكفاية رأس المال حتى لا يصل المصرف إلى عدم الملاءة وذلك بهدف المحافظة على اموال المودعين والمساهمين. وعليه فإن الإهتمام بكفاية رأس المال المصرفي أصبح من ابرز القضايا المعاصرة إذ بدء مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية وذلك لان العمل المصرفي يتعرض إلى العديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وادارته أو عن عوامل خارجية تنتج عن تغيير الظروف التي يعمل المصرف فيها. (المالكي وسعيد، 2013، 224) (قارون، 2013، 50)

أن كفاية رأس المال يعتبر من أهم الادوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار إذ يعتبر خط الدفاع الاول لحماية اموال المصرف. (رومان وطالب، 2014، 34) (ادم والمولى، 2015، 98)

لذلك تستخدم في مجال دراسة وتحليل كفاءة المصارف مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية وانطلاقا من فلسفة التحليل المالي فإنه يمكن اجراء المقارنات المختلفة، سواء على صعيد سلسلة زمنية اي ما يطلق عليه الأداء التاريخي ومن خلال المقارنة مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل مؤشرات القطاع الذي يعمل المصرف فيه، او المقارنة مع اقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي (محمد واخرون، 2013، 27)

ما يتطلب ضرورة تطوير القطاع المصرفي وتقديم خدمات مصرفية حديثة وبكلف منخفضة (Ananchotikul & Seneviratne, 2015, 5-7).

فضلا عن دخول المصارف الاجنبية إلى الاسواق المصرفية مما زاد من التحديات التي تواجهها المصارف المحلية وضرورة تطوير قدراتها المصرفية ورؤوس اموالها (Adler&Cerutti, 2015, 3-5).

ثالثاً: مقررات بازل I

تشكلت لجنة بازل الدولية نهاية عام 1974م وهي تضم خبراء مصرفيين من مجموعة الدول الكبرى، وتعقد اجتماعاتها بمقر بنك التسويات الدولية (Bank of international settlements-BIS) بمدينة بازل السويسرية، وبعد سلسلة من الجهود والإجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الاولى بشان كفاية (ملاءة) رأس المال الذي عرف باتفاق بازل Accord I (Basel)، وذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتفاقا يعكس توافقا عالميا، وبعد ابحاث وتجارب تم وضع نسبة عالميا لكفاية رأس المال تعتمد نسبة هذا الاخير على الموجودات حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8%.(غربي، 2017، 463)

وتتشكل لجنة بازل حاليا من أربع لجان فرعية وهي: (قارون، 2013، 14)

1) لجنة وضع المعايير

يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في اصدار ووضع المعايير العامة وهي تتشكل بدورها من أربع لجان فرعية كل واحدة منها تعمل على القيام بإصدارات معينة.

2) مجموعة تطوير السياسات

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة في تحديد ومراجعة الإصدارات الخاصة بالأعمال الرقابية كما تقوم بإقتراح وتطوير سياسات تشجع على وضع معايير رقابية عالية الجودة، وتتشكل هذه اللجنة من سبع مجموعات عمل .

3) قوى المهام المحاسبية

تعمل هذه اللجنة من اجل المساعدة على ضمان أن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها تساعد على ادارة المخاطر في المصارف، وكذلك ضمان انضباط السوق من خلال ضمان الشفافية كما تعمل على ضمان أمن وسلامة الجهاز المصرفي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعمل هذه اللجنة على القيام بدور حيوي في تطوير المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق. وتضم هذه الهيئة مجموعة عمل فرعية تعرف باللجنة الفرعية للتدقيق.

4) لجنة بازل الإستشارية

تقوم لجنة بازل الإستشارية المتكونة من مجموعة من المراقبين بتقديم تسهيلات ومساعدات للدول غير الاعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة.

رابعا: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I

منذ الإنطلاق في تطبيق توصيات اتفاقية بازل I سنة 1988 تم تسجيل العديد من الإيجابيات والسلبيات، وسنحاول فيما يلي التطرق إليها بإختصار. (قارون، 2013، 14)

وتتمثل اهم إيجابياتها فيما يلي:

1- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وازالة التفاوت فيما بين قدرات المصارف على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها اكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها موجودات المصارف.

2- حث المصارف على أن تكون اكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الإتجاه إلى التوظيف في موجودات ذات اوزان اقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الموجودات الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر المصارف أيضا إلى تصفية موجوداتها الخطرة واستبدالها بالموجودات الأقل مخاطرة، اذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.

3- اتاحة المعلومة حول المصارف مما يساعد الزبائن على اتخاذ القرار الأفضل.

4- سهولة التطبيق بما يوفر على المصارف الوقت والجهد نظرا لإهتمامها فقط بمخاطر الإئتمان.

اما السلبيات تتمثل بالآتي: (المغربي، 2020، 97)

1- على الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل كانت بمثابة خطوة نحو قيام المصارف بالإحتفاظ برؤوس اموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالموجودات المصرفية، حيث تم التركيز بصفة اساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف، وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق بالحسبان في التعديل الخاص بعام 1996م، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم تركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي تتعرض لها بقية بنود موجودات المصرف والتزاماته ، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي اصبحت تشكل جانبا اساسيا من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في العصر الراهن.

2- اعطى معيار بازل وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development). على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض في دول (OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development) ، على الرغم من أن بعض دول الاعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.

3- لم تواكب مقررات اتفاقية بازل تطورات ادارة المخاطر والإبتكارات المالية.

4- تشجع اتفاقية بازل المصارف على امتلاك الموجودات السائلة وشبة السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة واحجامه عن الإستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية للإستثمارات التكنولوجية....)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد المصارف أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.

5- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الإستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المؤسسات المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي اضعف من المؤسسات غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة. (المغربي، 2020، 97).

خامسا: مقررات بازل II

تعد اتفاقية بازل II نتيجة لسلسلة طويلة من الإقتراحات والإستشارات من قبل السلطات دول الاعضاء والمؤسسات المصرفية. فأول اقتراح لمراجعة اتفاقية بازل I التي تم اصدارها سنة 1988 ونشرها سنة 1999، من طرف البنوك الدولية وذلك استجابة إلى طلب السلطات المحلية لعدد من الدول الاعضاء، كما تم تقديم اقتراحات اخرى في جانفي 2001 ابريل 2003 وقد كانت هذه الاقتراحات مرفقة بسلسلة تضمنت ثلاث دراسات قامت بها مؤسسات بنكية حول وضعيتها، حيث اسهمت هذه الدراسات والاستشارات بتقديم العديد من التوصيات الاولية، وقد تمت الموافقة على اتفاقية بازل II من قبل سلطات دول الأعضاء قبل نشرها. (عروف وعثماني، 2016، 33).

سادساً: اسباب اصدار اتفاقية بازل II

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل II نتيجة لمجموعة من الظروف والأسباب نذكر منها:- (عروف وعثماني، 2016، 33)

1) عدم مراعاة مقررات بازل لسنة 1988 لدى تحديد اوزان المخاطر لإختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر.
2) من غير المناسب الإستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development) أو من غيرها NON-OECD ، وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة ائتمانية عالية، بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة مما يتطلب اختلاف اوزان المخاطر من دولة لأخرى.
3) العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل المصارف لقياس وادارة المخاطر.

4) توفير ادوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية مثل توفير عقود المؤسسات المالية مع التحسين في اساليب توفير الضمانات العينية، الامر الذي أستدعى بحث مدى إمكانية استبعاد أثر استخدام هذه الادوات، أو توفير الضمانات العينية، أو توافر الضمانات النقدية وضمانات الحكومة المركزية.

5) ظهور مخاطر جديدة مثل:-

أ- مخاطر تقلب اسعار الفائدة بالنسبة للموجودات والالتزامات والعمليات خارج الميزانية لغرض الإستثمار طويل الأجل.

ب- مخاطر اخرى مثل مخاطر التشغيل.

سابعاً: اهداف اتفاقية بازل II

هناك اهداف عديدة لاتفاقية بازل أهمها: (عروف وعثماني، 2016، 34).

1) الرفع من معدلات أمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي

2) ادراج العديد من المخاطر لم تكن مدرجة من قبل وايجاد نماذج اختبار جديدة اكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها.

3) يعد الهدف الرئيسي لاتفاقية بازل II هو تدعيم صلابة النظام المصرفي الدولي وذلك من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا يمثل مصدراً لعدم التوازن في المنافسة بين المصارف العالمية الكبيرة، كما يعد كذلك من أهم مزايا اتفاقيه بازل الثانية التشجيع على ادارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهه.

4) تهدف هذه الاتفاقية إلى انشاء طريقة اكثر شمولية في معالجة المخاطر.

ومن هذه الدعائم يتبين أن اتفاقية بازل II متطورة عن بازل I ، ومن أهم هذه الدعائم والتطورات التي جاءت بها بازل II والمتضمنة ما يلي: (دبيك، 2015، 55)

1) تعديل اساس احتساب كفاية رأس المال ومن اهمها:

- ❖ تغيير منهجية ترجيح الموجودات بمخاطر الائتمان جذريا.
- ❖ اضافة نوع جديد من المخاطر هي المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالإحتفاظ برأس المال لمواجهتها.

2) اضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال واساليب ادارة المخاطر، بحيث أصبح من مهام هذه الهيئات رفع نسبة كفاية رأس المال عند ظهور

ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي او بمصرف محدد) ومراجعة اساليب قياس وادارة المخاطر لدى المصارف.

3) اضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي تعرض لها المصرف واساليبه في قياسها وادارتها.

لذلك فان معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل II قد تتضمن إلى جانب التعديلات السابق ذكرها إضافة مخاطر التشغيل لمقام نسبة كفاية رأس المال وعليه يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II من خلال المعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال تساوي رأس المال الأساسي مع رأس المال المساند تقسيم مخاطر الائتمان مع المخاطر التشغيلية مع مخاطر السوق.

ثامناً: سلبيات وايجابيات بازل II

هناك العديد من الإيجابيات لاتفاقية بازل II تتمثل في الآتي: (المغربي، 2020، 103)

1) ضمان سلامة المصارف ومنها الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي.
2) ضمان المنافسة العادلة ما بين المصارف عن طريق توفير تشريعات وانظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
3) الغاء كل تميز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تتحملها.
4) امكانية الإستفادة من تخفيض رأس المال للمصارف التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
5) توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الادوات المستحدثة للتقليل منها.

اما أهم السلبيات فتتمثل في الآتي: (قارون، 2013، 36) (المغربي، 2020، 103)

1) وفقا للمعايير التي وضعتها الإتفاقية واجهت المصارف عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الإئتمانية المتدنية لبعض تلك المؤسسات.
2) فرض ضغوط على المصارف لتدعيم مستويات رأس مالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.
3) مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات ادارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من اسلوب التقييم الإئتماني الخارجي إلى اسلوب التقييم الإئتماني الداخلي.
4) انحياز معايير الإتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية العشر.

5) تتواكب مع المصارف الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.
6) تعد تحدٍ حقيقي للمصارف التي تتواجد في العالم المختلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
7) لم تعط تصنيفاً ائتمانياً لبعض ممارسات المصارف مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
8) احتجاز نسبة اكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية المصرف.

تاسعاً: دور المصارف المركزية في تطبيق مقررات بازل II

لقد أصبح لدى المصارف المركزية الوثيقة النهائية لإتفاق بازل II وبالتالي فإن عليها القيام بدور فعال لنجاح المصارف في تطبيق مقررات اتفاق بازل II وذلك عن طريق اصدار التعاميم الخاصة بجميع الأمور المتعلقة بالتطبيق السليم لهذه المقررات وأهمها:

1) التعريف بكيفية حساب الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال مع حساب جميع المخاطر (مخاطر الائتمان – مخاطر التشغيل – مخاطر السوق).
2) التعريف بالمنهجيات والأساليب المختلفة في قياس اوزان مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، والشروط الواجب تحقيقها من قبل كل بنك لكل نوع من اساليب قياس المخاطر المذكورة.
3) تعريف المصارف بالفرق بين رأس المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي، واهمية أن يحتفظ المصرف برأس مال كافٍ لتغطية جميع انواع المخاطر التي يتعرض لها.
4) تعريف المصارف بالمحاور المهمة الخاصة باستراتيجيات وتخطيط رأس المال.

وإن متطلبات بازل II تستلزم اعادة هيكلية شاملة، مع التأكيد على اهمية قيام المصارف بإدارة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها.. وفيما يلي نوجز مراحل التطبيق السليمة: (السيسي، 2019، 196، 197).

1. مرحلة تحليل الفجوة بين الوضع الراهن في المصرف ومتطلبات بازل II.
2. مرحلة وضع خطة زمنية تتضمن سياسات لإدارة المخاطر المصرفية (الائتمانية – السوق – التشغيل...)
3. مرحلة اختبار صلاحية وكفاءة السياسات الموضوعة.
4. مراحل التطبيق والإدارة.

عاشراً: مقررات بازل III

يهدف اتفاق بازل III إلى تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، حيث يطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين ادارة المخاطر وزيادة الشفافية. (غربي، 2017، 472)

ونظرا للعيوب التي تضمنتها اتفاقية بازل II، وكذلك عدم قدرة المصرف على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية، فقد تم التفكير في اصدار اتفاقية بازل III، وبالرغم من تسمية هذه الإتفاقية باتفاقية بازل III إلا أنها لم تلغِ اتفاقية بازل II، ولكنها ادخلت تعديلات على مكونات نسبة رأس المال واضافت بعض المعايير الخاصة بالسيولة، ومن المفترض أن يتم الانطلاق في تطبيق القواعد الإحترازية التي جاءت بها اتفاقية بازل III بصفة تدريجية انطلقت من سنة 2013م، حيث تتطلب هذه الاتفاقية تدعيمها لمتطلبات رأس المال النظامي بالإضافة إلى ادخال قيود جديدة في مجال تقييم مخاطر السيولة وأثر الرافعة، هذا وقد تم اصدار النصوص النهائية التي تضمنت اتفاقية بازل III من طرف لجنة بازل في 16 ديسمبر 2010. (عروف وعثماني، 2016، 42، 43)

امتد أجل تطبيق هذه الاتفاقية إلى غاية 2019 م على مرحلتين للمراجعة سنة 2013م وسنة 2015 م وطول هذا الأجل يساعد المصارف على اجراء التعديلات الهيكلية المنسبة والتي تتلاءم مع مبادئ اتفاقية بازل الجديدة.

و تشتمل على اربعة محاور رئيسية وهي: (دحمان وجعفر، 2017، 26، 27)

1) **المحور الاول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس اموال المصارف حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال أذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف اليها ادوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير المتراكمة العوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق اي الادوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الادوات لمدة لا تقل عن خمس سنوات والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوب للغير على المصرف والغت هذه الاتفاقية كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الإتفاقيتين السابقتين.

2) **المحور الثاني:** تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رسملة اضافية للمخاطر التي تم ذكرها وايضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن اعادة تقييم الموجودات المالية على ضوء تقلبات اسعارها في السوق.

3) **المحور الثالث:** يتكلم اساسا عن نظام يهدف إلى حث المصارف على ألاّ تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الإقتصادية لان ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط المصارف بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الإقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في اطالة فترة الركود.

4) **المحور الرابع:** تناول مسالة السيولة نظرا لتزايد اهميتها لعمل النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أن لجنة بازل تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح الاولى خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها "نسبة تغطية السيولة "وتحسب كالّاتي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الموجودات ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف}}{\text{حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى المصرف}}$$

وتم تطوير معيار كفاية رأس المال بازل III ليتسق مع التطورات المصرفية العالمية في السنوات الاخيرة.

حيث حددت اتفاقية بازل III حدا ادنى لكفاية رأس المال بمبلغ 10.5% من خلال ادخال معايير جديدة على رأس المال كما ونوعا وأهمها:

- ❖ تحديد الحد الأدنى للحقوق المساهمين في رأس المال.
- ❖ بناء رأس مال اضافي لمواجهة الصدمات الإضافية والحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.
- ❖ ادخال شروط نقدية اكثر تشددا على الشريحة الثانية من رأس المال.
- ❖ الغاء الشريحة الثالثة التي كانت مسموحه في بازل II.

وقد استهدف هذا التطوير في معيار كفاية رأس المال ما يلي: (الافندي، 2018، 264)

- ❖ زيادة فاعلية السلطات النقدية والمصرفية الرقابية في اطار سياسات التحوط الكلي المطلوبة للمحافظة على الإستقرار المالي وذلك من خلال بناء رأس المال الإضافي الذي يعمل كمصدات للحد من المخاطر كما اسلفنا.

- ❖ وتم تطبيق هذا المعيار الجديد بازل III تدريجيا أو مرحليا وبما يمكن المصارف من البناء التدريجي لرأس المال المطلوب كما ونوعا تفاديا لحدوث انكماش في الائتمان بسبب التطبيق السريع لهذا المعيار.
- ❖ فضلاً عن مراعاة وضع المصارف الذي يتعذر علية تطبيق هذا المعيار بالصيغة الجديدة.

المبحث الثاني

الربحية المصرفية

اولاً: مفهوم الربحية

تسعى المصارف إلى توجيه الإستثمار نحو المصادر التي تحقق اقصى ربح ممكن بحيث يتمكن مصرف من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الاخرى، ويحقق معدلات ارباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالي للمصرف، ولتوزيع ارباح مناسبة. (البديوي، 2012، 24)

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدف للمؤسسات ومقياس للحكم على كفاءتها. (الحسين، 2016، 82)

ويمكن القول بأنها مؤشر لأداء المصرف التجاري فهي تمثل حاصل نتائج السياسات والقرارات التي تتخذها ادارة المصرف وتسعى هذه الاخيرة إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على اكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنه، تم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات ماليه تدر اكبر قدر من الأرباح ضمن درجه سيوله مقبولة ومخاطر متدنية نسبيا، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى اقصى حد ممكن. (صورية وذوادي، 2018، 102)

إن المصرف التجاري كأي مؤسسة أو شركة يعمل بدافع الربح بمعنى أن الربحية تشكل أهم هدف يسعى إلى تحقيقه، وكما هو معروف يتحقق الربح من خلال الفرق بين الايرادات والنفقات، وتتولد ايرادات المصرف بشكل اساسي من خلال عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، وكذلك من العمولات نظير الخدمات المصرفية المختلفة، اما نفقات المصرف فتتمثل في الفوائد المدفوعة على الودائع المختلفة، وفي اعباء ادارة المصرف ونفقات التشغيل، إن عملية تحقيق الربح في المصرف التجاري ليست بهذه البساطة وتكتنفها تحديات كبيرة، حيث تأتي المتاعب التي تواجه ادارة المصرف من طريقتين: – (حوراني وحساني، 2011، 227)

1) **ضعف السيولة:** ويعني عدم قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب النقدي الفوري أو بعد اخطار عاجل، فمن المعروف أن معظم خصوم المصرف (أي مطالبيه) تتمثل في الودائع

وغيرها من الالتزامات، إذ أن عجز المصرف عن الدفع الفوري لطلبات السحب النقدي يؤدي لرواج اشاعات خطيرة حول مصداقية المالية والتي تضر بسمعته.

2) **العسر المالي:** أي عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته ويقع المصرف في هذه الحالة عندما تتدهور قيمة موجوداته بحيث لا يكفي صافي امواله الخاصة للوفاء بهذه الالتزامات، أي عندما تكون قيمة الخصوم أكبر من قيمة الموجودات، وبمعنى أٌخر يكون صافي حقوق الملكية سالب، وهنا لابد من اعلان افلاسه، وغالبا ما تتولى السلطات النقدية تصفية موجوداته أو بيعها لمصرف تجاري اخر.

ويمكن ايضا تعرف الربحية بأنها الهدف الاساسي لجميع المصارف للبقاء والاستمرارية، ويتحقق هذا الهدف من خلال قرارين مهمين: (شهاب الدين، 2016، 42)

- **قرار الاستثمارات:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف انواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الإستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف انواع قرار الموجودات بطريقة توازن بين الإستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق افضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.
- **قرار التمويل:** وهي المتعلقة بكيفية اظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار من موجوداتها، وينعكس اثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكين وديون بشكل يمكن اصحاب المشروع من الحصول على اكبر عائد ممكن، و بذلك يمكنا القول أن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لان الخسائر وعدم القدرة على تحقق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية (حزوري، 2018، 77)

ثانياً: العوامل المؤثرة في الربحية:

هنالك العديد من العوامل التي تواجهها المصارف التجارية في سبيل تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم الأرباح، سواء كانت هذه عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالمصرف كالظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية أو عوامل داخلية تتعلق بالمصرف ذاته وتلك العوامل

الداخلية قد تكون عوامل مالية متمثلة في مقاييس الأداء المالي وقد تكون عوامل ادارية متعلقة بإدارة المصرف كدرجة اهتمام المصرف برضا الزبائن ومدى جودة العمليات الداخلية في المصرف ومدى اهتمام ادارة المصرف بالتعلم والنمو. (المدهون، 2017، 42)

وتواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيق اهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية. (طقطق ، 2020، 29-30)

العوامل الداخلية:

تلعب العوامل الداخلية دورا هاما في قدرة المصارف التجارية على تعظيم ربحيتها بما يحقق لها النمو والاستمرار ضمن المنظومة الاقتصادية ككل، حيث تتراوح العوامل الداخلية ما بين عوامل مالية تقليدية لها علاقة بالسياسات المالية وبين عوامل غير مالية اصبحت تلعب ايضا دورا هاما في تعظيم الربحية كعناصر بطاقة الأداء المتوازن غير المالية، وهذه العوامل تتمثل في ما يلي: . (المدهون، 2017، 42) (طقطق ، 2020، 29-30)

1) **هيكل الودائع:** تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل هذه الودائع تعطي المصارف مرونة أكبر في توظيفها لأستثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر.
2) **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والاوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، كما توثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل علي ربحية المصرف التجاري.
3) **أرباح أو خسارة الأوراق المالية:** توثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض اسعار الاوراق المالية في السوق الدولي على ربحية المصرف.
4) **أرباح أو خسائر القروض:** توثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على الربحية، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الاساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الاساسي لتحقيق الأرباح.
5) **ادارة المصرف:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة ادارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الايرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

6) **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فزيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الإستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف يؤدي إلى زيادة ربحيتها.

7) **السيولة:** تعد من العوامل الهامة والمؤثرة على معدل الربحية ويجب أن تبقى السيولة في حالة توازن في المؤسسات بالحد الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول.

العوامل الخارجية

تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية فيما يلي. (طقطق، 2020، 29-30) (المدهون، 2017، 43)

1- **اسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت اسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون اسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة.

2- **السياسة النقدية:** تؤدي السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون له تأثير في الربحية ، وهنالك العديد من الادوات لتلك السياسة سواء كانت ادوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، ويستخدمها المصرف المركزي بهدف احكام سيطرته على العمل المصرفي.

3- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يودي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

4- **الظروف الإقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والإقتصادية في المناطق التي تعمل بها تلك المصارف، وهناك العديد من الظروف الإقتصادية والسياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية والتي اثرت بشكل كبير على معدل ربحية تلك المصارف.

5- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط

المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية اموال المودعين الأمر الذي قد يترتب علية التزامات اضافية على بعض المصارف.

6- **الثقافة الإجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الإجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية في الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض الزبائن مع المصارف الاسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية.

ويمكن توضحه بهذا الشكل الاتي:

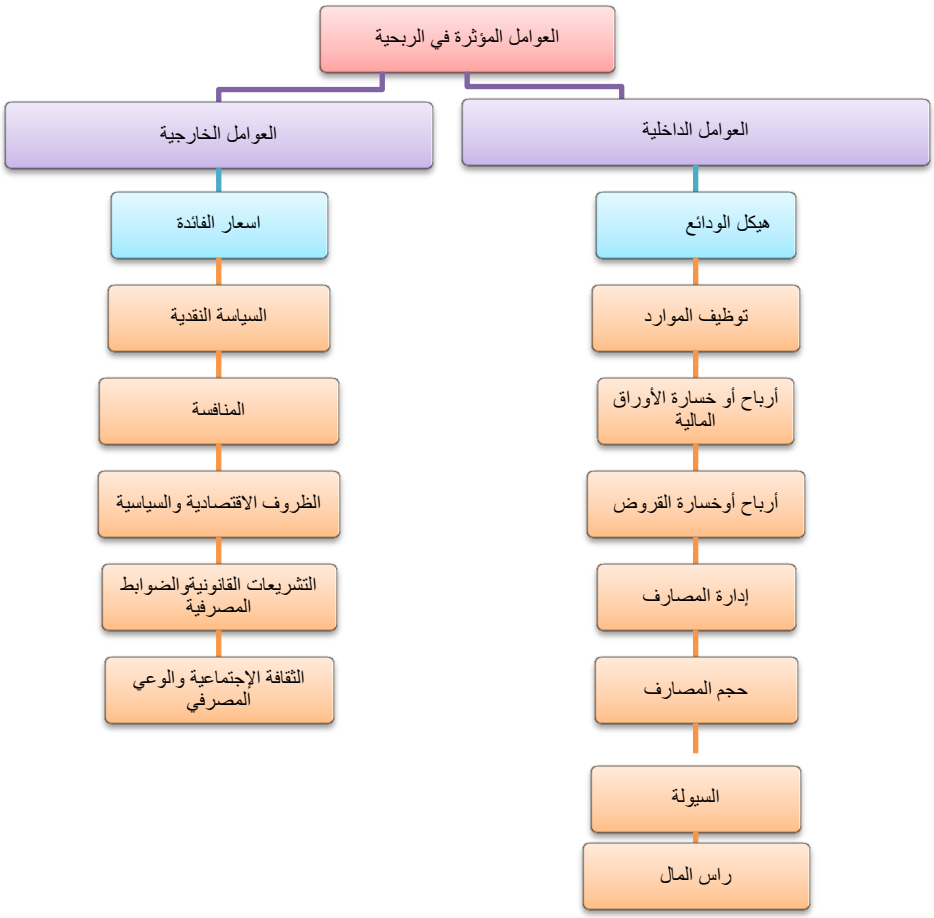

الشكل (1)

العوامل المؤثرة في الربحية

من اعداد الباحث استنادا إلى المصدر(المدهون، 2017، 42) (طقطق ، 2020، 30)

ثالثاً: مؤشرات الربحية في المصارف التجارية

تقاس مؤشرات الربحية بمدى كفاءة ادارة المصرف في تحقيق الربح على الخدمات المصرفية والموجودات وعلى حقوق الملكية (المساهمين) ، لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على اموالهم المستثمرة في المصرف، وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم في المصرف كذلك فإن المقرضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج اعمال المصرف مرضية، وكذلك فإن مقدرة المصرف على الأقراض تعتمد ايضا على هيكل حقوق الملكية من رأس المال واحتياطات وارباح تتأتى من نتائج اعمال المصرف، وتندرج ضمن مؤشرات الربحية انواع عديدة أهمها: (سعيد، 2016، 116) (موراد و زيد الدين، 2014، 34) (النعيمي، 2005 ، 24)

1. **معدل العائد على اجمالي الموجودات** : هو صافي الدخل للسنة مقسوما على اجمالي الموجودات، حيث يشمل هذا المعدل كافة الموجودات التي تملكها المصارف التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة.
2. **معدل العائد على حقوق الملكية** : يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها المصارف التجارية، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم الاخطار التي يتحملها المساهمين، تمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الإحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الأختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة.
3. **معدل العائد على الودائع** : يقاس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع، إذ أن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح.
4. **هامش الفائدة:** يعكس هذا المعيار قياس العائد المتولد من الموجودات المربحة (المولدة الدخل) ويمكن احتساب هذا المعيار بقسمة الفرق بين الايرادات من الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة على الموجودات المرجحة.

5. **صافي الهامش:** ويستخدم هذا المعيار في قياس معدل العائد ايضا ويحسب هذا المعيار بقسمة الناتج المتولد عن الفرق بين الدخل المتولد من الفوائد المقبوضة وكل من الفوائد المدفوعة والنفقات الاخرى على الإيرادات.

رابعاً: السيولة واثرها على المصارف التجارية

من أهم الأعمال التي تواجهها ادارة المصرف تأمين السيولة، وتعرف السيولة بانها: توفير النقود بالكميات في الاوقات التي يحتاجها المصرف بتكاليف مقبولة، ويعد المصرف ذات سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا يعني إما أن يكون للمصرف الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالإقتراض، او بيع بعض الموجودات، كذلك يعرف احتفاظ المصرف بجزء من الموجودات في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في السحب من الودائع، والسحب من الإعتمادات المفتوحة للزبائن، كما تعني السيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات السحب من الودائع وطلبات المقترضين، أما تعريف السيولة على مستوى الجهاز المصرفي فتعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية احتياجات الزبائن من الإئتمان، وفي الوقت نفسه تلبية طلبات السحب على الودائع من الجهاز المصرفي ككل، ويعد نقص السيولة في المصرف من العلامات الدالة على أن المصرف يواجه مشكلة مالية صعبة قد تودي به إلى التوقف عن الدفع ومن ثم الإفلاس كما حدث لبنك إنترا عام 1966م الذي أعلن افلاسه نتيجة نقص السيولة التي نتجت عن زيادة السحب المفاجئ على الودائع الذي وصل إلى 100 مليون ليرة لبنانية خلال شهر واحد ويواجه المصرف العديد من المشاكل نتيجة نقص السيولة نذكر منها ما يلي: – (جبر، 2008، 274)

1. التعرض للإفلاس، كما حصل مع بنك إنترا اللبناني سنة 1966م.
2. خسارة الودائع حيث لا يستطيع استقطاب ودائع نتيجة مشاكل السيولة لديه مما يضطر المصرف إلى التخلص من بعض موجوداته السائلة.
3. تردد المصارف الأخرى في اقراض المصرف المتعثر (الذي يعاني من نقص في السيولة) بدون ضمانات كافية أو اقراضه بفوائد عالية، مما يقلل ارباحه ويزيد مشاكله في المستقبل.
4. يمكن أن يتم اغلاق المصرف الذي لا يستطيع توفير السيولة اللازمة.
5. تقاس كفاءة ادارة المصرف بمقدارها على ادارة السيولة بكفاءة.

وكذلك تتضمن السيولة طرقا متنوعة للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في حالات منح القروض مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة وغيرها، يهدف المصرف التجاري من خلال دراسة المشروع إلى التأكد من أن التدفقات النقدية التي يولدها المشروع تكفي لتشغيله وتسديد التزاماته. (الوادي واخرون، 2010، 132). واخيرا تعد السيولة من الأهداف الأساسية للمصرف وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والإلتزامات المالية الأخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد عند الطلب، أو قدرة المصرف على سداد الإلتزامات حين الإستحقاق أو حين الطلب، وأنها تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة دون تأخير، تهتم المصارف التجارية بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وهذا يرجع إلى سببين الأول: ان نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، الثاني: إن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من الالتزامات قصيرة الأجل وتمثل السيولة سلاحا ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها اثر سلبي على ربحية المصرف، ومن ناحية اخرى إذا انخفضت السيولة عن الحد المطلوب ادى ذلك إلى حدوث العسر المالي وضعف كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين (شريف، 2018، 32).

خامسا: السياسات المؤثرة في ربحية المصرف

هناك بعض السياسات التي يتبعها المصرف ويلزم بها للمحافظة على بقائه واستمراره وهي تؤثر بشكل أو بأخر في مقدار الربحية التي يحققها، ومن أهمها (شريف، 2018، 32)

1- ربحية المصرف في تدعيم مركزه المالي وذلك عن طريق تدعيم الإحتياطيات الحرة والمخصصات التي تواجه مخاطر معينة.
2- التزام المصرف جانب الأمان في اتخاذ قراراته التمويلية التي تتسم بالمخاطرة، وأن توازي المخاطر مع الربحية سوف ينتج عنه انخفاض الأرباح على اساس أن القرارات التمويلية تلزم جانب الحذر والحرص، وبالتالي يتسم عائدها بالإنخفاض.
3- تغيرات اسعار الفائدة هي من أهم العناصر التي تتحكم في حجم ارباح المصرف ولا يمكن فصله عن القرار التمويلي. إذ أنه يعد جزءا من هذا القرار. وقد ازدادت اهمية هذا العنصر في الآونة الاخيرة نتيجة التقلبات السريعة في اسعار الفائدة.

4- رغبة المصارف في توفير السيولة في موجوداتها، وهذا يشكل احد المردودات السلبية لربحية المصرف وذلك لتقاطع الربح مع السيولة.

5- رغبة المصرف في بناء علاقة وطيدة مع الزبائن من خلال منحهم تسهيلات كبيرة تؤدي إلى التأثير في ارباح المصرف.

6- دخول منافسين جدد فيلجأ المصرف إلى تقديم الخدمات بأقل الاسعار.

المبحث الثالث

بازل III وانعكاسها على المصارف

اولا: مقررات لجنة بازل III واهم انعكاساتها على النظام المصرفي

اعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي مجموعة مكونة من محافظي المصارف المركزية ومديري الاشراف فيها، عن اصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية (بازلIII) المصارف بتحصين انفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، والتغلب بمفردها على الاضطراب المالية الذي من الممكن ان تتعرض له من دون مساعدة أو تدخل المصرف المركزي أو الحكومة قدر ما امكن. وتهدف الاصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازلIII إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للمصارف بزيادة رؤوس اموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة. (رومان و طالب، 2014، 94)

ثانياً: محاور اتفاقية بازل III.

تتكون اتفاقية بازل III من خمسة محاور: (رومان و طالب، 2014، 97)

1. ينص المحور الاول لمشروع الإتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال المصارف، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضاف اليها ادوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الادوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها اما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على ادوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، واسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالإتفاقات السابقة.

2. ينص المحور الثاني فرض متطلبات رسملة اضافية لتغطية المخاطر المقابلة، والناشئة عن التعامل في المشتقات والتوريق، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم الموجودات المالية في ضوء تقلبات اسعارها في السوق
3. تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio) وهي تهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطرة، وهي تقدم ضمانات اضافية في وجه نماذج المخاطرة ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار اضافي موثوق لمتطلبات المخاطرة الأساسية.
4. يهدف المحور الرابع إلى الحلول دون اتباع المصارف سياسات اقراض مواكبة اكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والإزدهار، وتمتنع ايام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الإقتصادي وتطيل مداه الزمني.

ثالثاً: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي

أن أهم تأثيرات مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي تلخص في النقاط الآتية: (رومان و طالب، 2014، 101)

1. اعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في المصارف لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
2. عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة – التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون امام عملية التوريق.
3. انخفاض خطر حدوث ازمات مصرفية تعزيز رأس المال والإحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير ادارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل المصرف، وتحقيق الإستقرار المالي على المدى الطويل.
4. إن مقررات بازل III ستجعل السيطرة على المصارف العالمية أقوى من ذي قبل بما يتضمن للمصارف القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لمصارف عالمية كمصرف (ليمان برذرز Lehman Brothers) في الأزمة المالية الأخيرة، إضافة إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل III تكمن في أن

النموذج المالي الرياضي لإحتساب اخطار الموجودات، صار اكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الموجودات الخطرة.

5. انخفاض اقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظرا إلى أن ارباح الاسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للمصارف بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
6. التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل III يؤدي إلى التحكيم الدولي لأن الأختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل III كما حدث في بازل I وبازل II سيؤدي إلى تواصل تعطيل الاستقرار الشامل للنظام المالي.
7. فرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة، حيث تجد المصارف الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
8. الزيادة من احتياطات المصارف ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.
9. التغير في طلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع المؤسسات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل واكثر. ونحو ترتيبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع المؤسسات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل واكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
10. إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل III) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأسمال المصارف وموجوداتها وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
11. انخفاض القدرة على الاقراض، إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية لدى المصارف فيها تقييدا للمصارف في الاقراض ما يعيق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.
12. اقرار شفافية اكبر في العالم المالي.

13. قد تتسبب معايير بازلIII في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية، وهذا حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير بازل III سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من اجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الانظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن الزام المصارف برفع رؤوس اموالها قد يضع النمو في وضع حرج.
14. إن تطبيق نظام بازل III سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع المصارف في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في التنمية الاساسية الضرورية لبلدانها.
15. معايير بازل III ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو انشطة اقتصادية.

رابعاً: انعكاسات تطبيق بازل III على القطاع المصرفي

تتمثل أهم الانعكاسات (حسن، 2015، 56)

1. انخفاض خطر حدوث ازمات مصرفية بسبب تعزيز رأس المال والاحتياطيات السائلة جنب إلى جنب، والتركيز على ادارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل المصرف وتحقيق الاستقرار المالي طويل الأجل.
2. اعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
3. تطبيق بازل III سيجعل سيطرة المصارف الكبيرة اقوى من ذي قبل من خلال تصديها للازمات المالية بسبب قدرتها الأكبر على رفع رأس مالها، وفي المقابل ضعف انخفاض قدرة المصارف الصغيرة والمتوسطة على رفع رأس مالها واجتذاب التمويل الخارجي وبالتالي ضعف المنافسة، كما أن التحديات التي فرضتها بازل III نتيجة لزيادة رأس المال وجودة مكوناته، تشجع المصارف الصغيرة والمتوسطة على الاندماج.

4. انخفاض الإقبال على الأسهم المصرفية، وانخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين – في الوقت الذي تحتاج الشركات إلى تشجيع الاستثمار – بسبب ارتفاع تكلفة التمويل وتوجه المصارف لزيادة رأس المال واعادة بناء قواعده على حسب الأرباح.
5. سيدفع تطبيق بازل III إلى زيادة اسعار الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات بسبب فرض ضغوط على هيكل رأس المال والموجودات مما يؤدي إلى تحمل تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة.
6. التوجه اكثر نحو تمويل طويل الأجل و بسبب الالتزام بمتطلبات السيولة للأجل الطويل مما يؤثر على ربح المصرف.
7. تحقيق قدر اكبر من الشفافية والافصاح.
8. زيادة حجم الاحتياطيات النظامية لدى المصارف التي لم تلق قبولا واسعا، حيث يرى البعض أن فيها تقيدا لعمليات الاقراض في المصارف مما يسبب عمق ازمة السيولة الحالية، وبالتالي رفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الأجل، وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والافراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف
9. معايير بازل III ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية، وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو انشطة اقتصادية.

خامساً: القواعد الإحترازية:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف القواعد الإحترازية وكذلك اهدافها:

ويمكن تعريف القواعد الإحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد لغرض تحقيق هدفين اساسيين هما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين. **ومن اهداف القواعد الإحترازية:** (دحمان وجعفر، 2017، 27)

1. **<u>تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة</u>:** إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو انشاء وتعزيز المنافسة المصرفية لان البيئة التنافسية تسمح للنظام المصرفي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.
2. **<u>تقوية السلامة المصرفية</u>:** تعد النظم الإحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أية ازمة قد تسبب ضعفا للنظام المصرفي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام المصرفي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات المصرفية.
3. **تطوير نشاط المصارف:** لقد اثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الاخيرة على وظائف المصارف، وظهور اسواق جديدة وعمليات جديدة وممارسات بنكية جديدة...الخ، ولذا يجب أن تتماشى القواعد الإحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات. ولمواجهة ارتفاع المخاطر المصرفية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للأشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة المصرفية والتي يجب على المصارف احترامها والعمل بها من اجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها، ومن هذه المعايير نسبة "" Cooke (اتفاقية بازل) التي تم استبدالها بنسبة "McDonough " (اتفاقية بازل) .

سادسا: انعكاسات اتفاقية بازل III على النظام المصرفي التقليدي

أكد ممثلو المصارف المركزية وهيأت الرقابة المالية الدولية أن الازمة المالية لسنة 2008 دفعت المصارف المركزية إلى التفكير جديا في زيادة رؤوس اموال المصارف لتفادي الأزمات الإئتمانية التي تعرضت لها بعض المصارف خلال تلك الازمة، مما أدى لإفلاسها وضياع اموال المودعين لديها. تعد معايير اتفاقية بازل III درسا مستفادا من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتتضمن الاتفاقيات على المصارف الإحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود انقاذ حكومية هائلة كما حدث في ازمة 2008، ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس اموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورات الإقتصادية لتحقيق الهدف الأكثر حصانة والمتمثل في حماية القطاع المصرفي من فترات الإفراط في النمو الائتماني الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس اموال الحماية هذه فقط عندما

يكون هناك افراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة اموال الحماية هذه اعلى للدول التي تشهد نموا عاليا في مستويات الائتمان، وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جدا، وقد اعترف محافظو بعض المصارف المركزية بأن المصارف الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من الرساميل الاضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي.

وتتمثل اهم تأثيرات مقررات بازل III على النظام المصرفي في الآتي: (زيداي، 2017، 195)

1. على المصارف أن تكون قادرة على تحديد احتياجاتها الرأس مالية دون أي دعم حكومي وإلاّ اصبح هذا التنظيم الجديد عديم الفائدة.
2. إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل III) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والافراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأس مال المصرف وموجوداته وبالتالي تحمل ادارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
3. انخفاض القدرة على الاقراض إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الإحتياطيات النظامية التي لدى المصارف فيها تقييدا للمصارف في الاقراض وهذا ما يعلق من ازمة السيولة الحالية وبالتالي يرفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والافراد نظرا لارتفاع التكلفة التشغيلية للمصارف.
4. قد تتسبب معايير بازل III في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى مما يؤدي ببعضها إلى الانهيار بينما تكافح الحكومات من اجل انقاذ المؤسسات المالية من الازمة المالية وهذا حسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير بازل III سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من اجل التحايل على اطر العمل الطبيعية المعمول بها في الانظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "الزام المصارف برفع رؤوس اموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

5. اعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في المصارف لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
6. عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون امام عملية التوريق.
7. انخفاض خطر حدوث ازمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائل جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير ادارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل المصارف وافلاسها، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
8. إن مقررات بازل III ستجعل السيطرة على المصارف العالمية اقوى من ذي قبل بما يضمن للمصارف القدرة والملائمة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للازمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث للمصارف العالمية كمصرف (ليمان براذرز) في الأزمة المالية لسنة 2008م، أضافة إلى ذلك إن الميزة الاساسية في بازل III تمكن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب اخطار الموجودات، صار اكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الموجودات الخطرة.
9. انخفاض اقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظرا إلى أن ارباح الاسهم من المرجح أن تنخفض لتسمح للمصارف بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
10. التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل III يؤدي إلى التحكيم الدولي لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل III كما حدث في بازل I وبازل II سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.
11. الزيادة من احتياطات المصارف ورفع من رأسمالها وتحسين من نوعيته وفرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة حيث تجد المصارف الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأسمالها.
12. التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصير الأجل واكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
13. إن تطبيق نظام بازل III سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع المصارف في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الاساسية الضرورية لبلدانها.

14. معايير بازل III ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو انشطة اقتصادية.
15. إن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل III سيؤدي إلى انخفاض النمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05% إلى 1.15% تقريبا.

سابعا: التأثير المتوقع من تطبيق مقررات لجنة بازل III على القطاع المصرفي

تعد اتفاقية بازل III درساً مستفاداً من الازمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي من خلال الاحتفاظ برأس مال أكبر كإحتياطي لإمتصاص الصدمات دون الحاجة إلى انقاذ ودعم حكومي ولكن يصعب إلى حد كبير التنبؤ بمدى الأثر الذي ستحدثه اتفاقية بازل III حيث لايزال هناك قلق كبير من امكانية حدوث فقاعات وازمات جديدة قبل التطبيق الكامل لتلك الضوابط وهناك خطورة اخرى تكمن في احتمال تحول الكثير من الانشطة التي تقوم بها المصارف إلى المؤسسات غير المصرفية لتكون عرضا للوائح تنظيمية مختلفة اقل صرامة فضلاً عن قدرة القطاع المالي الهائلة على الابتكار (حسن، 2015، 56) وإن الدور الحيوي الخطير الذي يقوم به المصرف المركزي لضبط هذا القطاع يكون عبر عدد من الآليات و هي: (محمد، 2020، 238)

1. عملية اعادة هيكلة شاملة.
2. معالجة اوضاع الديون المتعثرة ووضع مخصصات لأزمة لها.
3. التطور في الأداء والسياسات الأئتمانية من حيث الإهتمام بالتدفقات النقدية بدلا من ضمانات القروض بما يساعد الكثير من المشروعات الجيدة ويقلل من تكلفة الائتمان وتعقيده على الزبائن.
4. تطور توجهات السياسات الائتمانية بالمصارف من الزبائن الكبار الذين يستحوذون على معظم الائتمان، إلى عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يعني ادراك المصارف لمفاتيح التنمية وقدرتها على ادارة المخاطر بصورة افضل.

5. اتباع معايير العالمية في الأداء وفي مقدمتها التوافق مع معايير بازل II والتي انتهت المصارف المصرية من اعتمادها وتطبيقها.

ثامنا: الاصلاحات في اتفاقية بازلIII

ان من اهم الاصلاحات الأتي : (رومان و طالب، 2014، 94)

1. الزام المصارف بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف بأسم (رأس المال اساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 % على الأقل من موجوداتها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2 % وفق اتفاقية بازل II.
2. تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 % من الموجودات أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي يحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث اضعاف ليبلغ نسبة 7 %.
3. وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف من الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الإقتصادية بنسبة تتراوح من صفر و 2.5% من رأس المال الاساسي (حقوق المساهمين) ، مع توافر حد ادنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الإئتمان والإستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن.
4. رفع معدل المستوى الاول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة من معدل كفاية رأس المال.
5. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة بنسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% وتركز الاصلاحات المقترحة ايضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في اجمالي رأس مال المصرف.

تاسعا: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)

لكي تستطيع المصارف مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها اما رفع رؤوس اموالها (عبر طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام، او ايجاد مصادر اخرى للتمويل) ، او التقليل من حجم

قروضها، وفي الحالتين فان الامر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية بازل الجديدة المصارف حتى عام 2019م فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على ان يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013م وبحلول عام 2015م يجب على المصارف ان تكون قد رفعت اموال الاحتياط إلى نسبة 4.5% وهو ما يعرف باسم (coretier – one capital -ratio) ، ثم ترفعها بنسبة اضافية تبلغ 2.5% بحلول 2019م، وهو ما يعرف باسم (counter -cyclical) كما ان بعض الدول مارست ضغوطا من اجل اقرار نسبة حماية اضافية بمعدل 2.5% ليصل الاجمالي إلى 9.5% بحيث يفرض هذا المطلب في اوقات الرخاء، غير ان مجموعة بازل اخفقت في الاتفاق على هذا الاجراء. (رومان و طالب، 2014، 98)

عاشراً: اهداف اتفاقية بازل III

تعتبر بازل III احد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، والتي اقرتها اللجنة ردا على اوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الازمة المالية العالمية وبالتالي فهي هدفت إلى تعزيز قدرة رأس المال العالمي وقواعد من اجل التواصل لقطاع مصرفي اكثر مرونة من خلال امتصاصه للصدمات المالية والاقتصادية، والحد من مخاطر من انقالها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي: (حسن، 2015، 47)

- ❖ تحسين قاعدة رأس المال النظامي من حيث النوع والكم والجودة.
- ❖ تعزيز تغطية المخاطر.
- ❖ استكمال متطلبات رأس المال المرجحة بأوزان المخاطر مع نسبة الرافعة المالية.
- ❖ تخفيض التقلبات الدورية الاقتصادية من خلال الاحتفاظ باحتياطيات اضافية لمواجهة التقلبات الدورية والحفاظ على رأس المال.

الفصل الثالث

الجانب العملي

المبحث الاول

تطورات الأداء للقطاع المصرفي العربي

سوف يتناول المبحث عرض تطورات الأداء المصرفي وفق المؤشرات الحديثة والمهمة لأداء القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة حيث تضمن المؤشرات كلا من (مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة، مؤشر التركز المصرفي، مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP)، خلال سنوات الدراسة (2013 – 2018).

اولا: العراق

اصدر البنك المركزي العراقي، خلال عام 2017، عدد من التعليمات لضمان وجود بيئة تشريعية ملائمة تضمن وجود قطاع مالي سليم في العراق منها الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وضوابط الاشتراك في البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة وتعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه العملات للمؤسسات المالية والضوابط الرقابية الخاصة بتطبيق مقررات بازل III فيما يتعلق بالسيولة لعام 2017 الخاصة بإحتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio وكذلك الضوابط الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور، ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء.(تقرير الاستقرار المالي، 2018، 28)

جدول (1)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة **إلى** اجمالي القروض	6.6	6.9	8.3	9	11.4	12.7
معدل العائد على حق الملكية	21	8	5	9.5	9.2	4.8
نسبة تغطية مخصصات القروض **إلى** اجمالي القروض غير المنتظمة	51	53	52	53	52	77.3
التركز المصرفي	64.8	60.8	49.8	37.6	83.1	83.2
المطلوبات السائلة **إلى** GPD	30.3	33.2	42.5	43.1	40.2	40.3

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في العراق للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 6.6 في 2013 وكانت تتجه نحو الارتفاع حتى وصلت النسبة إلى 12.7 في عام 2018 وهذا يؤثر سلباً على اداء المصرف، وأما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 21 واتجه إلى الإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 4.8 في عام 2018 وهذا يؤثر سلبا على اداء المصرف، في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 51 في عام 2013 وكانت بارتفاع حتى وصلت النسبة إلى 77.3 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل، إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

أما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 64.8 واتجه نحو ارتفاع وانخفاض ما بين المدة ليصل إلى نسبة 83.2 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على الحصة السوقية مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 30.3 في عام 2013 واتجه نحو الارتفاع لتصل في عام 2018 إلى نسبة 40.3. وكما يظهر في الشكل الاتي:

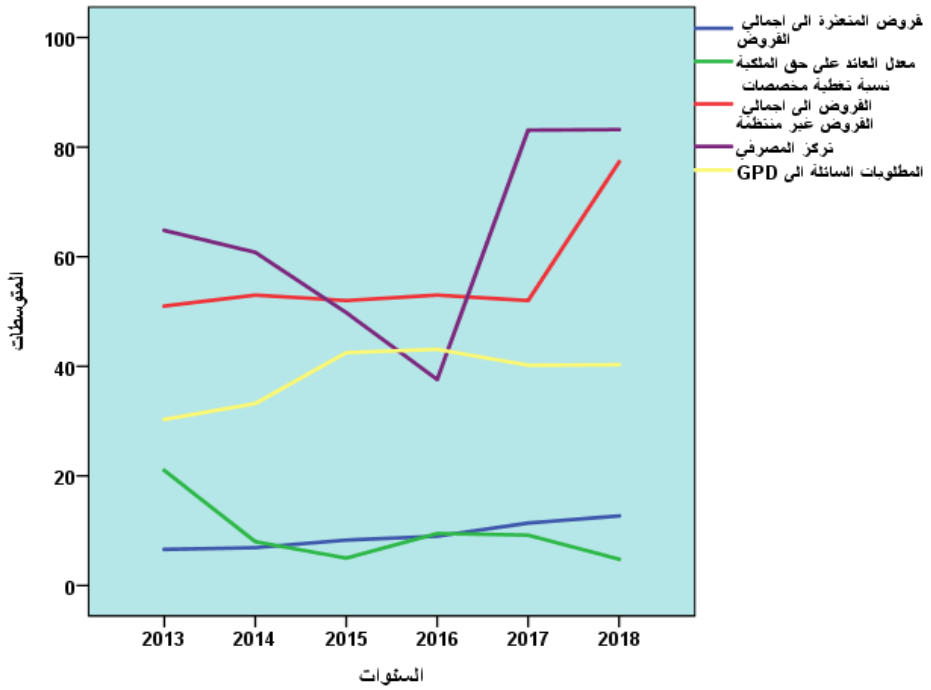

شكل (2)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2013 – 2018)

ثانياً: الإمارات

أنشأ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحدة الاستقرار المالي لتباشر مهاما أساسية تتمثل في تحديد أهم العناصر التي قد تتسبب في التأثير سلبا على الاستقرار المالي، كما يُصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقرير الاستقرار المالي السنوي منذ عام 2013، ومؤشر الاستقرار المالي منذ عام 2015.

وفيما يخص أهم التشريعات التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في شأن الاستقرار المالي، فقد اصدر المصرف القواعد التنظيمية الخاصة بتطبيق معيار بازل III، حيث اصدر قواعد كفاية رأس المال في فبراير 2017، وقواعد عرض رأس المال في يناير 2018، وكلها تتماشى مع إطار تطبيق معيار بازل III الصادر عن لجنة بازل، والبرنامج الزمني المُقرر من اللجنة، على أن تنتهي المرحلة الانتقالية ويتم التطبيق الكامل مع بداية عام 2019. ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، قام المصرف المركزي بتحديد أربعة بنوك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية في نهاية عام 2017 والتواصل معها. ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء. (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 20)

جدول (2)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الإمارات للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	6.0	5.6	5.0	5.1	5.3	5.6
معدل العائد على حق الملكية	11.9	13.6	11.6	10.1	10.6	11.8
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	99.3	101.6	109.8	110.2	106.9	119.6
التركز المصرفي	60.5	60.1	59.2	59.7	67.3	67.4
المطلوبات السائلة إلى GPD	66.4	74.2	89.8	90.5	84.8	84.8

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في الإمارات للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 6 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى 5.6 في عام 2018 وهذا التأثير ايجابي على اداء المصرف، واما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 11.9 واصبح بانخفاض وارتفاع حتى وصل إلى نسبة 11.8 في عام 2018 وهذا لم يوثر كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة فهناك انخفاض قليل جدا على اداء المصرف.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 99.3 في عام 2013 وكانت بارتفاع مستمر حتى وصلت النسبة إلى 119.6 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

اما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 60.5 واتجه نحو ارتفاع وانخفاض ما بين المدة ليصل إلى نسبة 67.4 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على الحصة السوقية مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

المطلوبات السائلة إلى GDP 66.9 في عام 2013 واتجه نحو الإرتفاع لتصل في عام 2018 إلى نسبة 84.8. وكما يظهر في الشكل الاتي:

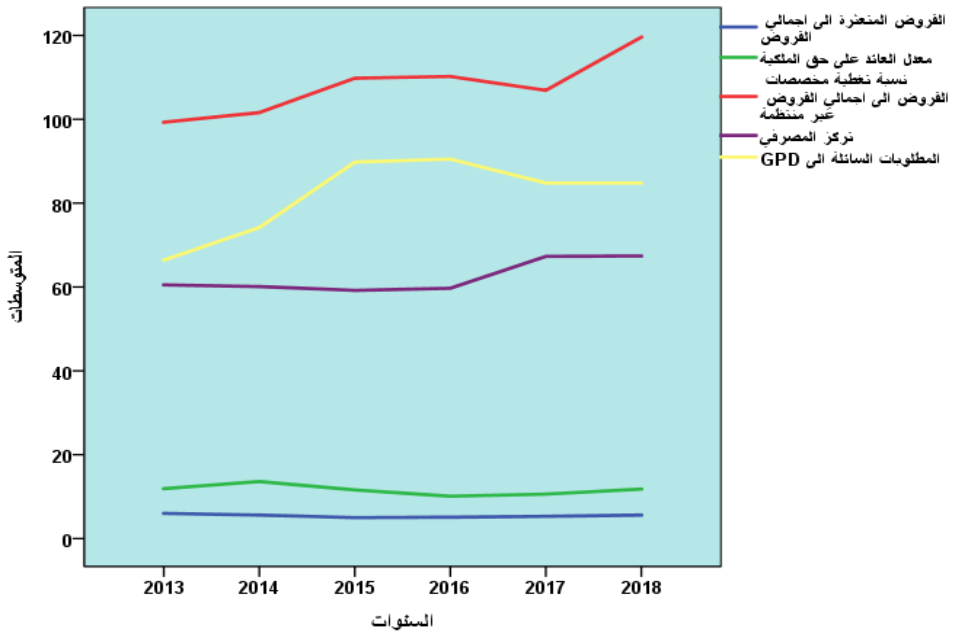

شكل (3)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الإماراتي للفترة (2013 – 2018)

ثالثا: السعودية

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار المالي منها تطبيق بازل III طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد بازل III بالكامل والتي تتناول نسب رأس المال والسيولة والإقراض. كما استوفت المصارف السعودية مسبقًا متطلبات بازل III ضمن هذه المجالات، التي من المتطلب استيفاؤها بالكامل بحلول عام 2019. كما طبقت المؤسسة قواعد رأس المال للمنشأة العاملة ومتطلبات رأس المال للمنشأة قيد التصفية. إن معالجة المؤسسات المالية المتعثرة تقود عملية سن نظام جديد لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة وسيُطبق مشروع نظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة في المملكة على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مؤسسة المصارف وشركات التمويل وشركات التأمين تخضع جميعها إلى القواعد الأساسية لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، بحيث لا يُطبق نظام المعالجة في المملكة على المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي فقط بل وعلى المؤسسات المالية الأصغر، مما يمنح مؤسسة النقد أدوات تخولها من التعامل مع أي ضغوط طارئة. ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 24)

جدول (3)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي السعودية للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	1.3	1.1	1.2	1.4	1.6	2.0
معدل العائد على حق الملكية	14.6	15.0	14.5	12.6	12.9	13.9
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	157.4	182.9	164.4	177.0	151.9	148.9
التركز المصرفي	54.9	54.2	54.8	53.9	54.2	55.2
المطلوبات السائلة إلى GPD	53.8	58.5	72.2	75.2	70.1	70.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في السعودية للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 1.3 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض ثم الإرتفاع حتى وصلت النسبة إلى 2 في عام 2018 وهذا التأثير سلبي عن السنوات السابقة على اداء المصرف.

اما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 14.6 واتجه إلى الإرتفاع والإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 13.9 في عام 2018 وهذا لم يوثر كثير مقارنة بالسنوات السابقة هنالك انخفاض قليل جدا على اداء المصرف.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 157.4 في عام 2013 وكانت بارتفاع وانخفاض حتى وصلت النسبة إلى 148.9 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

أما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 54.9 واتجه نحو الارتفاع المستمر ليصل إلى نسبة 55.2 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على نصف الحصة السوقية مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 53.8 في عام 2013 واتجه نحو الارتفاع لتصل في عام 2018 إلى نسبة 70.2. وكما يظهر في الشكل الآتي

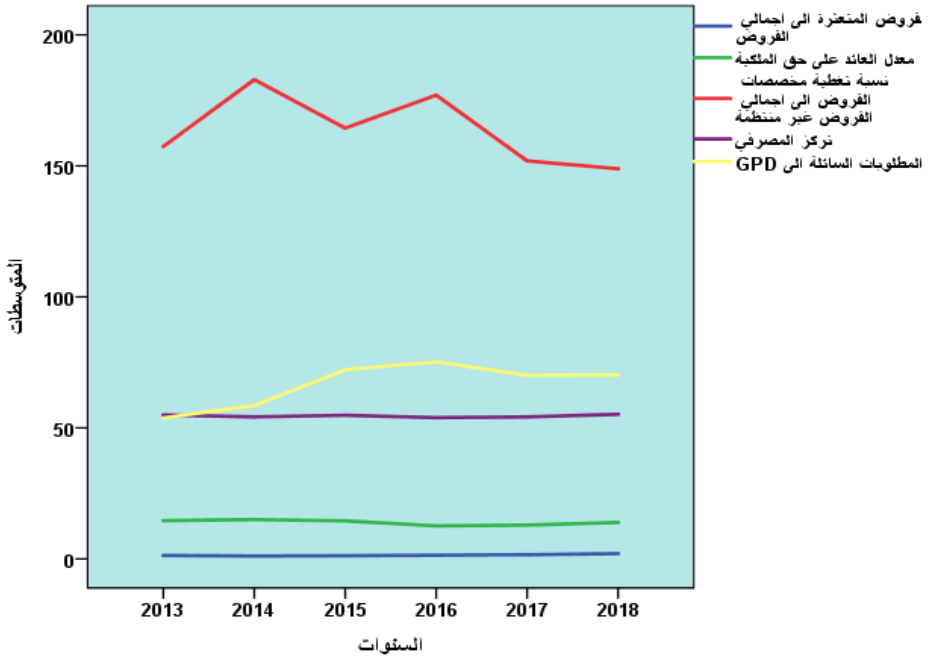

شكل (4)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي السعودي للفترة (2013 – 2018)

رابعاً: الكويت

في إطار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، قام بنك الكويت المركزي في شهر أغسطس 2011 بتأسيس مكتب الاستقرار المالي الذي يتولى المهام ذات الصلة بتقييم المخاطر والاستقرار المالي، وابتداءً من عام 2012. باشر بنك الكويت المركزي في إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي والذي جاء تماشياً مع التوجه العالمي في هذا المجال ومع منهج بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي.

يختلف تقرير الاستقرار المالي عن التقارير الأخرى التي يصدرها بنك الكويت المركزي من حيث أنه يركز على رصد وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقتها بالمخاطر النظامية والاستقرار المالي، وقدرة القطاع المصرفي ككل على مواجهة الصدمات في ضوء اختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي. وتشكل هذه التقارير مرجعية للمهتمين بمتابعة وتقييم أوضاع القطاع المصرفي في البلاد بما في ذلك المؤسسات الدولية المتخصصة، ومؤسسات التصنيف الائتماني العالمية وحتى الآن، تم إصدار خمسة تقارير سنوية. كما قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات محدثة ومتطورة إلى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بشأن ضوابط العمل المصرفي والمالي وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز سلامة الأوضاع المالية للبنوك من خلال الاطمئنان إلى متانة أوضاعها المالية، وبصفة خاصة أوضاع السيولة، وكفاية رأس المال، والربحية، وجودة الأصول، فضلاً عن التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية لديها، ونظم إدارة المخاطر، وتطبيق معايير الحوكمة السليمة، ومن ثم حسن سير العمل المصرفي. ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء. (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 33)

جدول (4)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الكويت للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	3.6	2.9	2.4	2.2	1.9	1.6
معدل العائد على حق الملكية	7.4	8.7	8.8	8.5	9.5	10.4
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير منتظمة	134.6	163.9	204.8	236.9	230.2	253.5
التركز المصرفي	81.2	81.8	80.7	81.2	81.4	81.5
المطلوبات السائلة إلى GPD	62.4	71.1	98.3	103.9	99.0	99.1

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في الكويت للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 3.6 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى 1.2 في عام 2018 وهذا التأثير ايجابي على اداء المصرف.

اما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 7.4 واتجه نحو الارتفاع حتى وصل إلى نسبة 10.4 في عام 2018 وهذا لم يوثر على اداء المصرف.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 134.6 في عام 2013 وكانت تتجه نحو الارتفاع المستمر حتى وصلت النسبة إلى 253.5 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة

أما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 81.2 واتجه نحو الإرتفاع والإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 81.5 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على حصة سوقية اكبر من المصارف الاخرى مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 62.4 في عام 2013 واتجه نحو الارتفاع لتصل في عام 2018 إلى نسبة 99.1. وكما يظهر في الشكل الاتي

شكل (5)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الكويتي للفترة (2013 – 2018)

خامساً: عمان

استهدف البنك المركزي العُماني، فيما يتعلق بالجانب الرقابي والإشرافي، الحفاظ على إطار تنظيمي حول المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع المالي، حيث واصل البنك العمل على صياغة سياسات إشرافيه تكفل تعزيز الاستقرار المالي والنمو الإقتصادي. ضمن هذا السياق تم تبني اللوائح التنظيمية التي تضمن أن يكون القطاع المصرفي مستوفيا للتشريعات الدولية وأفضل الممارسات المُتبعة عالمية فتم إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال وصياغة إطار تصفية المصارف، واستمد إطار التصفية أسسه من السمات الرئيسة لنظام التصفية الفعَال الصادر عن مجلس الاستقرار المالي العالمي. أيضا انتهاج السياسات التي تؤدي إلى تحسين الشمول المالي، حيث اشترط البنك المركزي العماني على المصارف العاملة في السلطنة أن تقوم بإنشاء فرع في المناطق البعيدة مقابل كل فرع تقوم بافتتاحه في التجمعات الرئيسية للسكان. فضلاً عن إصدار اللوائح الإرشادية لأفضل الممارسات بشأن تخفيض مستوى المخاطر والعلاقة مع البنوك المرأسلة وتبني التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتبني الاتساق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (9)، وتطبيق معايير بازل III المتعلقة برأس المال والسيولة. كما تستهدف السلطنة أن تتميز أنظمة المدفوعات والتسوية المحلية بالمتانة والكفاءة المطلوبة. وفي ذات السياق عكف البنك المركزي العماني على متابعة تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة لتأثيرها على الصناعة المالية وتعزيزها لقيم الشمول المالي. كما استحدث البنك المركزي العُماني دائرة الاستقرار المالي، والتي تتولى إصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي. حيث يلقي التقرير الضوء على تطورات الاقتصاد الكلية، وأوضاع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأداء أنظمة الدفع والتسوية، واختبارات التحمل للقطاع المصرفي لتقييم مواجهة التحديات الإقتصادية الكلية ومخاطر التعثر المالية الكلية وصدمات السيولة. ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء. (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 29)

جدول (5)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي عمان للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	2.0	1.9	1.7	1.8	1.9	2.7
معدل العائد على حق الملكية	12.0	12.1	12.2	11.2	10.5	10.6
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	70.0	70.5	75.2	66.8	60.0	119.8
التركز المصرفي	71.5	72.1	74.4	72.0	71.3	71.2
المطلوبات السائلة إلى GPD	37.3	40.2	53.4	60.4	58.1	58.0

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في عمان للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 2 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض ثم الإرتفاع حتى وصلت النسبة إلى 2.7 في عام 2018 وهذا التأثير سلبي نسبياً على اداء المصرف.

أما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 12 واتجهت نحو الارتفاع ثم الإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 10.6 في عام 2018 وهذا لم يوثر تأثيراً كبيراً على اداء المصرف.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 70 في عام 2013 واتجهت نحو الإرتفاع المستمر حتى وصلت النسبة إلى 119.8 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. فضلاً عن ان المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

اما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 71.5 واتجه نحو الارتفاع والإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 71.2 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على حصة سوقية أكبر من المصارف الأخرى مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 37.3 في عام 2013 واتجه نحو الارتفاع ليصل في عام 2018 إلى نسبة 58. وكما يظهر في الشكل الاتي

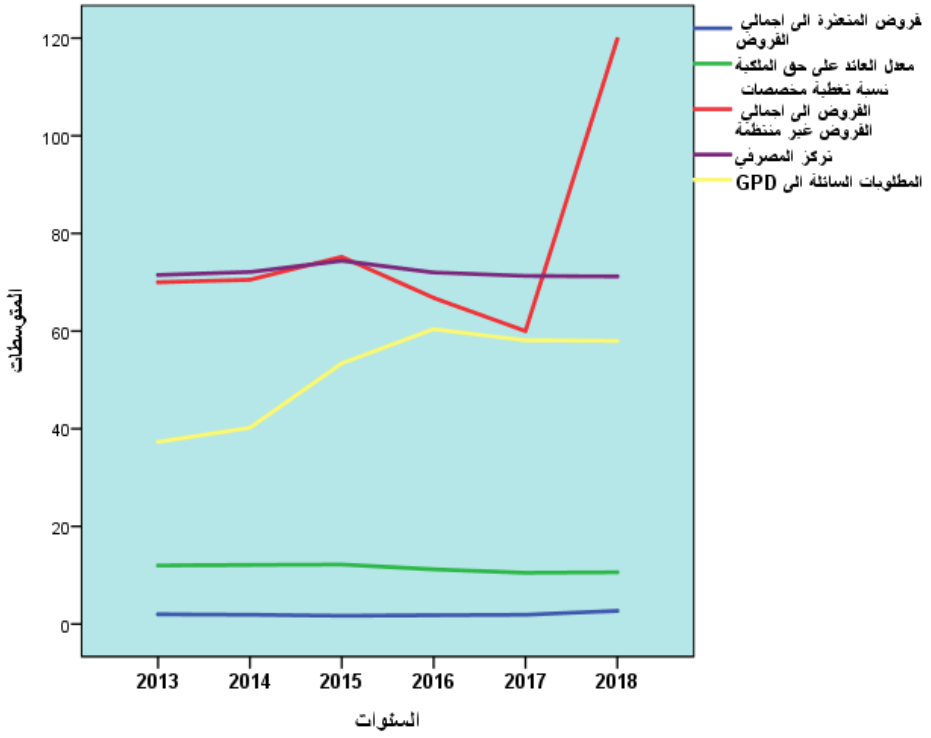

شكل (6)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي العُماني للفترة (2013 – 2018)

سادسا: قطر

كما يسعى مصرف قطر المركزي نحو تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ عليه من خلال تبنى سياسة ذات محورين. يتمثل المحور الأول في الحيلولة دون تعرض النظام لمستوى غير مقبول من المخاطر، وتؤكد الإجراءات الوقائية على ضرورة إجراء الرقابة والإشراف على كافة البنوك والمؤسسات المالية بصورة منتظمة، وذلك لسرعة الكشف المبكر عن نقاط الضعف في النظام المالي. وعلى الرغم من تطبيق الإشراف والتحوط، فإنه يستحيل حماية النظام المالي تماما ضدّ كافة أنواع المخاطر. لذا فإن المحور الثاني يرتكز على سياسات علاجية تسعى لاحتواء الأزمة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها. بصورة عامة يقوم مصرف قطر المركزي بتحقيق الاستقرار المالي من خلال تهيئة البيئة المالية المناسبة، فضلاً عن قيامه بإعداد ومراقبة مؤشرات

الملاءة والسلامة المالية بصورة منتظمة. ويعرض الجدول الاتي تطورات مؤشرات الأداء (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 32)

جدول رقم (6)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي قطر للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	1.9	1.7	1.7	1.3	1.6	1.9
معدل العائد على حق الملكية	16.5	15.7	16.2	14.5	13.9	15.3
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	96.8	99.1	79.8	79.9	83.2	83.1
التركز المصرفي	84.6	85.6	89.3	90.4	88.7	88.7
المطلوبات السائلة إلى GPD	57.9	64.4	87.0	92.8	90.4	90.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في قطر للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 1.9 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض ثم الإرتفاع حتى وصلت النسبة إلى 1.9 في عام 2018 أي أن المصرف حافظ على النسبة وهذا التأثير ايجابي على اداء المصرف.

أما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 16.5 واتجه نحو الإرتفاع ثم الإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 15.3 في عام 2018 وهذا يوثر على اداء المصرف.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 96.8 في عام 2013 واتجه نحو الارتفاع ثم الإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى 83.1 في عام 2018. فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. فضلاً عن أن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

اما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 84.6 واتجه نحو الارتفاع والإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 88.7 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على حصة سوقية أكبر من المصارف الاخرى مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 57.9 في عام 2013 واتجه نحو الارتفاع ليصل في عام 2018 إلى نسبة 90.5. وكما يظهر في الشكل الآتي

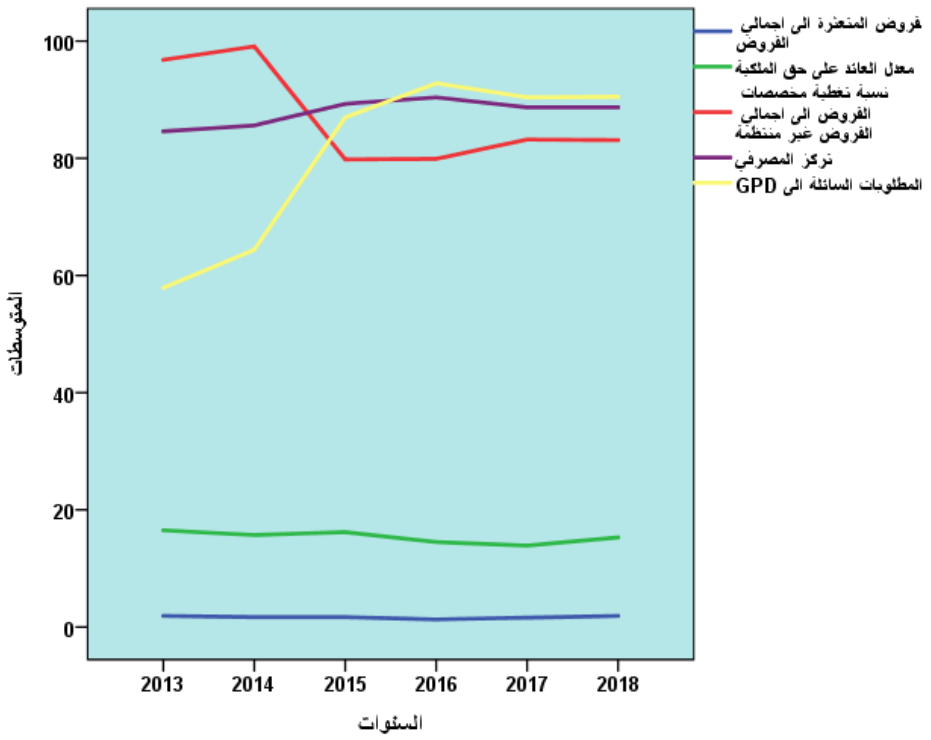

شكل (7)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي القطري للفترة (2013 – 2018)

سابعا: الأردن

قام البنك المركزي الأردني في بداية عام 2013 بتأسيس دائرة مستقلة تحت مسمى دائرة الاستقرار المالي، التي تُعنى بتحديد ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، ووضع إطار شامل لإدارة الأزمات المصرفية للحد من آثارها السلبية على الاستقرار المالي. يشمل الإطار متابعة الأوضاع المالية على المستوى الكلي للمؤسسات المالية المصرفية

وغير المصرفية المُسجلة لديه، واتخاذ القرارات وإصدار التعليمات لرفع قدرة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته على مواجهة المخاطر، والحد من احتمالات تعرضها لاختلالات هيكلية من شأنها التسبب في حدوث أزمة مالية، وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الأزمات حال وقوعها. هذا وتقوم دائرة الاستقرار المالي بإعداد ونشر التقرير السنوي للاستقرار المالي والذي يستعرض المخاطر التي يشهدها القطاع المالي بالأردن، وتقييما لأدائه والمخاطر التي تواجهه، فضلاً عن تطورات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأوضاع سوق الأوراق المالية، وآثار تطبيق المعيار المحاسبي الدولي على الاستقرار المالي والبنوك العاملة في المملكة. كما يتضمن التقرير استعراضاً لمؤشر الاستقرار المالي الذي أعده وطوره البنك المركزي الأردني لتوضيح مستوى استقرار القطاع المالي في الأردن، ومؤشراته الفرعية التي تتعلق بالاقتصاد الكلي وسوق رأس المال، حيث احتلت الأردن المرتبة الثالثة في أحدث إصدار لمؤشر الاستقرار المالي الصادر عن المصرف المركزي الأردني (يوليو 2018) بالمقارنة مع 19 دولة أوروبية، ويرجع هذا الترتيب إلى ارتفاع معدلات كفاية رأس المال، وانخفاض الديون المتعثرة وارتفاع الربحية، فضلاً عن تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من السيولة. يلقي التقرير الضوء على أحدث توجهات الشمول المالي والتقنيات المالية الحديثة وآثارهما على وضع الاستقرار المالي بالأردن. كما واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. فعلى سبيل المثال بموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي تم توسيع نطاق أهداف البنك المركزي لتنص صراحةً على المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، فضلاً عن تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني قد أطلق مع بداية عام 2018 الدليل المُنظم لمختبر التقنيات المالية الحديثة التنظيمي (Regulatory Sandbox) لتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على استقرار ونزاهة القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات مستهلكي الخدمات المالية.ويعرض الجدول الاتي تطورات مؤشرات الأداء (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 19)

جدول (7)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الأردن للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	6.8	5.6	4.9	4.3	4.2	4.9
معدل العائد على حق الملكية	9.9	11.4	10.3	8.8	9.1	9.6
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	77.0	77.6	74.7	78.2	75.4	79.3
التركز المصرفي	76.3	75.2	67.0	65.1	69.9	69.8
المطلوبات السائلة إلى GPD	116.5	121.4	122.1	120.9	115.3	115.4

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في الأردن للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 6.8 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع ثم الإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى 4.9 في عام 2018 وهذا التأثير ايجابي على اداء المصرف.

اما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 9.9 واتجه نحو الارتفاع ثم الإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 9.6 في عام 2018 وهذا لم يوثر على اداء المصرف إلاّ بنسبة قليلة.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 77 في عام 2013 واتجه نحو الإنخفاض ثم الإرتفاع حتى وصلت النسبة إلى 79.3 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. فضلاً عن أن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

أما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 76.3 واتجه نحو الإنخفاض حتى يصل إلى نسبة 69.8 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على حصة سوقية اكبر من المصارف الاخرى مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 116.5 في عام 2013 واتجه نحو الإرتفاع ليصل في عام 2018 إلى نسبة 115.4. وكما يظهر في الشكل الآتي

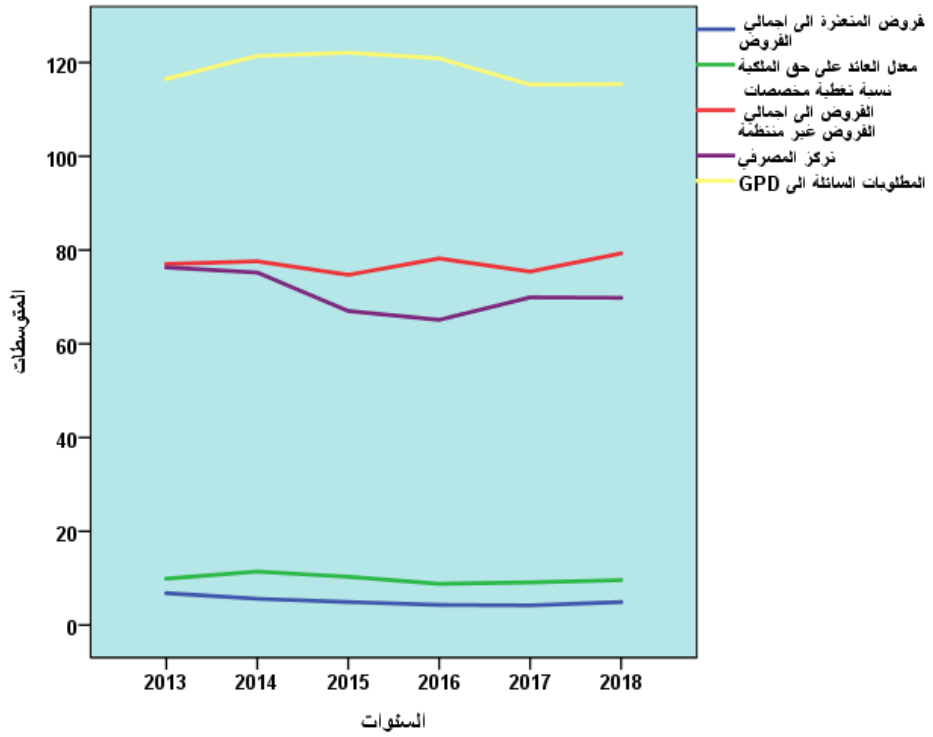

شكل (8)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الأردني للفترة (2013 – 2018)

ثامناً: لبنان

قام مصرف لبنان المركزي بإنشاء "وحدة الاستقرار المالي" في عام 2014، حيث تم تكليف النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان بالإشراف على هذه الوحدة، وتتمثل مهام الوحدة الرئيسة في ما يلي: مراقبة سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي والعمل على تأمين استقراره واقتراح التدابير اللازمة للتحوّط من المخاطر التي قد يتعرض لها، إنشاء نظام للإنذار المبكر وتطويره وتشغيله وإدارته، إبلاغ الحاكم فورا بأي مخاطر يتبين لها أنها قد تطال القطاع المصرفي، والعمل مع هيئة الأسواق المالية وجميع الوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية سواء كانت عامة أو خاصة ومحلية أو دولية بغية الاستحصال على المعلومات الكافية للقيام بمهامها. ويعد وجود هذه الوحدة داخل مصرف لبنان المركزي أمراً ضروريا، لكونها تسهم في رصد كل أنواع الأزمات المالية والمصرفية والاقتصادية التي قد تقع والمحتملة في الأسواق الداخلية والخارجية، وهو ما يساعد حتما المصرف المركزي على اتخاذ جميع الاجراءات

المناسبة لمواجهتها والتصدي لها. ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء . (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 35)

جدول (8)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي لبنان للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	4.0	4.1	4.4	4.9	5.4	10.0
معدل العائد على حق الملكية	11.3	10.9	10.9	10.4	11.7	10.0
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	55.4	55.0	51.7	44.3	37.0	61.0
التركز المصرفي	40.8	41.2	40.1	39.1	38.7	38.8
المطلوبات السائلة إلى GPD	229.9	238.1	246.1	245.6	247.5	247.6

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول أعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في لبنان للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 4 في 2013 واتجهت نحو الارتفاع حتى وصلت النسبة إلى 10 في عام 2018 وهذا التأثير سلبي على اداء المصرف.

أما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 11.3 واتجه نحو الإرتفاع ثم الإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 10 في عام 2018 وهذا يوثر على اداء المصرف بنسبة قليلة.

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 55.4 في عام 2013 واتجه نحو الإنخفاض ثم الإرتفاع حتى وصلت النسبة إلى 61 في عام 2018. فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. فضلاً عن أن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

أما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 40.8 واتجه نحو الإنخفاض حتى يصل إلى نسبة 38.8 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف قليل الاستحواذ على حصة سوقية من المصارف الاخرى مما يؤثر ايجابا على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 229.9 في عام 2013 واتجه نحو الإرتفاع لتصل في عام 2018 إلى نسبة 247.6. وكما يظهر في الشكل الآتي

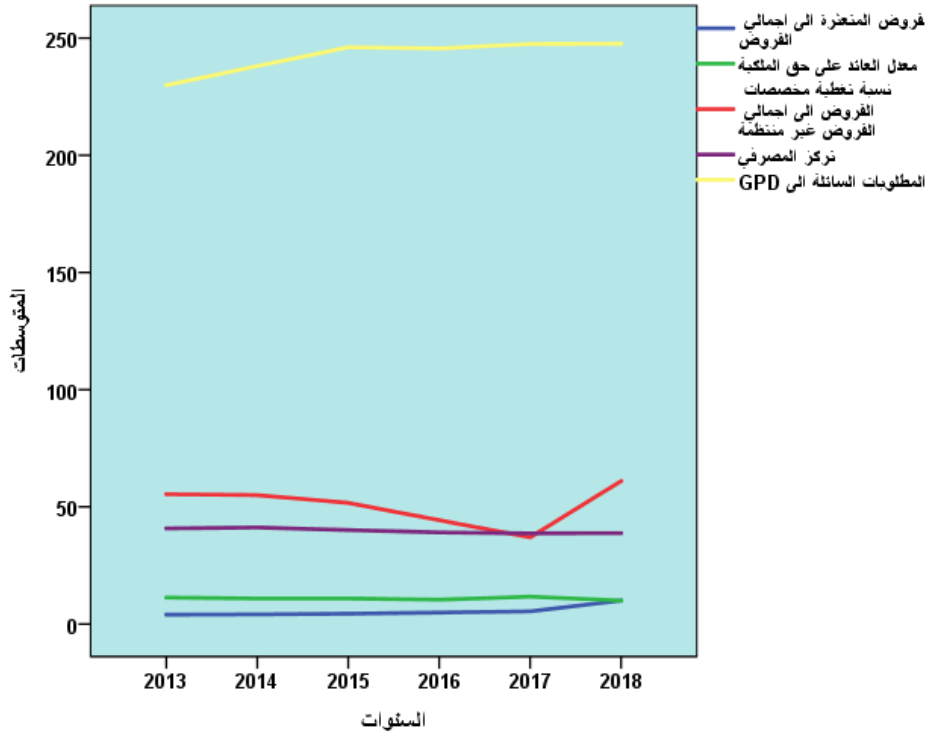

شكل (9)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي اللبناني للفترة (2013 – 2018)

تاسعا: مصر

يستهدف البنك المركزي المصري تحسين الشفافية وتحليل مُخ تَلف مخاطر النظام المالي وتسهيل الاتصال مع المجتمع المالي على نطاق واسع، وذلك تماشيا مع الممارسات الدولية في مجال التقييم والتبليغ عن مخاطر النظام المالي التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. كما يستهدف البنك المركزي المصري إصدار تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي منتظم. في ذات السياق أنشأ البنك المركزي المصري في عام 2006 وحدة مستقلة، تحت مسمى "إدارة مراقبة المخاطر الكلية"، تعنى بإعداد مؤشرات الإنذار المبكر وتحليل مؤشرات الإحتراز الكلي لتحليل القطاع المصرفي الكلي. وينصب تركيز هذه الوحدة على القطاع المصرفي، ولكن تدرس أيضا التطورات في قطاعات أخرى من الاقتصاد والأسواق المالية المصرية للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة قد تؤثر على النظام المصرفي كما تتولى هذه الوحدة إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي، فضلاً عن مجموعة من التقارير الداخلية المعنية بتحليل قدرة القطاع المصرفي

على مواجهة تداعيات الأزمات أخذاً بالاعتبار مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، ومؤشرات السلامة المصرفية، وغيرها من مؤشرات مخاطر القطاع المصرفي، فضلاً عن القيام باختبارات التحمل بصورة دورية على صعيد تنظيم الصناعة المالية،

قام البنك المركزي المصري بإصدار تعليماته للبنوك لاتخاذ الإجراءات اللازمة في تطبيق مقررات بازل III، فيما يتعلق بالمتطلبات الخاصة بتعزيز القواعد الرأسمالية، وكذلك قيام البنوك بتدعيم أسس الرقابة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة، ومعايير المحاسبة الدولية، بما يضمن تحسن في مستوى الملاءة المالية للبنوك. كما تم إلزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، والاستعداد لذلك من خلال تكوين احتياطي مخاطر بنكية بنسبة 1 في المائة من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان مخاطر، وذلك بغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات كما أطلق البنك المركزي المصري عدد من المبادرات والتعليمات الرقابية تستهدف ترسيخ مفهوم الشمول المالي، فضلاً عن إصدار تقرير رسمي عن الشمول المالي في مصر. تشمل المبادرات أيضا تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحيث يُشكل إجمالي القروض الموجهة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة 20 في المائة من إجمالي المحفظة الائتمانية لكل بنك بحلول عام 2020. ويعرض الجدول الآتي تطورات مؤشرات الأداء. (تقرير الاستقرار المالي، 2018، 39).

جدول (9)

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي مصر للفترة (2013 – 2018)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	9.3	8.5	7.1	6.0	4.9	4.1
معدل العائد على حق الملكية	14.5	18.9	24.4	30.9	21.5	21.5
نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنتظمة	99.7	97.0	99.0	99.1	98.7	98.0
التركز المصرفي	57.3	60.1	55.8	64.0	59.3	59.4
المطلوبات السائلة إلى GPD	69.8	71.0	72.4	81.8	87.3	88.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول اعلاه تبين أن مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض في مصر للفترة ما بين (2013 – 2018) كانت النسبة 9.3 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى 4.1 في عام 2018 وهذا التأثير ايجابي على اداء المصرف.

أما معدل العائد على حق الملكية كان في عام 2013 بنسبة 14.5 واتجه نحو الإرتفاع المستمر حتى وصل إلى نسبة 21.5 في عام 2018 وهذا مؤشر على اداء المصرف نحو الأفضل .

في حين كانت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى اجمالي القروض غير المنظمة 99.7 في عام 2013 واتجه نحو الإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى 98 في عام 2018 فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباعاً غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان القائمة في المستقبل. فضلاً عن أن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة.

أما مؤشر التركز المصرفي كان في عام 2013 بنسبة 57.3 واتجه نحو الإرتفاع ثم الإنخفاض حتى وصل إلى نسبة 59.4 في عام 2018 وهذا يجعل المصرف يستحوذ على حصة سوقية اكبر من المصارف الاخرى مما يؤثر سلباً على المصارف المنافسة.

بينما كان مؤشر المطلوبات السائلة إلى GDP 69.8 في عام 2013 واتجه نحو الإرتفاع لتصل في عام 2018 إلى نسبة 88.2. وكما يظهر في الشكل الاتي:

شكل (10)

من اعداد الباحث

تطور مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي المصري للفترة (2013 – 2018)

المبحث الثاني

اثر بازل III على ربحية القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة

سوف يتناول المبحث عرض مؤشر بازل III للقطاع المصرفي ومعدل العائد على الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة (العراق، الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الأردن، لبنان، مصر) فضلا عن تحليل اثر تطبيق بازل III على الربحية في القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة

اولا: مؤشر بازل III على القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.

جدول (10)

تطور مؤشر كفاية رأس المالي (بازل III) للقطاعات المصرفية العربية للفترة (2013-2018)

الدول/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العراق	138	112	109	128	181	181
الإمارات	19.3	18.1	18.3	18.9	18.1	17.5
السعودية	17.9	17.9	18.1	19.5	20.3	20.5
الكويت	18.9	16.9	17.5	18.6	18.4	18
عمان	16	15.5	16.1	16.8	16.2	18.4
قطر	16	15.9	15.2	15.6	15	18
الأردن	18.5	18.4	19.1	18.5	17.8	16.9
لبنان	14.5	14.9	15.1	16.6	17.1	16.6
مصر	13.7	13.9	14.5	14	14.7	16.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول أعلاه تبين أن مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) للفترة ما بين (2013-2018) للدول العربية ومنهم العراق حيث كانت النسبة 138 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 181 في 2018 وهذا تأثير ايجابي على اداء المصرف، كما ان نسبة المؤشر في الإمارات كانت 19.3 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض حتى وصلت النسبة 17.5 في 2018 وهذا له تأثير على الأداء المصرفي، كما أن المؤشر في السعودية كان

افضل من الإمارات حيث كانت النسبة 17.9 في 2013 واتجهت نحو الارتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 20.5 في 2018 ولهذه النسبة تأثير افضل على أداء المصرف، اما بالنسبة إلى الكويت كانت النسبة 18.9 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض حتى وصلت النسبة 18 في 2018 وهذا له تأثير قليل على اداء المصرف، أما عمان حيث كانت النسبة 16 في 2013 واتجهت نحو الارتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 18.4 في 2018 وهذا الارتفاع له تأثير ايجابي على اداء المصرف، وبالنسبة لقطر حيث كانت النسبة 16 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض والإرتفاع حتى وصلت النسبة 18 في 2018 وهذا التأثير ايجابي على اداء المصرف، وفي الأردن كانت النسبة 18.5 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت النسبة 16.9 في 2018 مما أثر على اداء المصرف، أما في لبنان حيث كان اداء المصرف افضل من الأردن حيث كانت النسبة 14.5 في 2013 واتجهت نحو الارتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 16.6 في 2018 ويعد اداء المصرف افضل لما له من تأثير ايجابي، كذلك مصر حيث كانت النسبة 13.7 في 2013 واتجهت نحو الارتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 16.2 في 2018 ويعد الأداء افضل للمصرف.

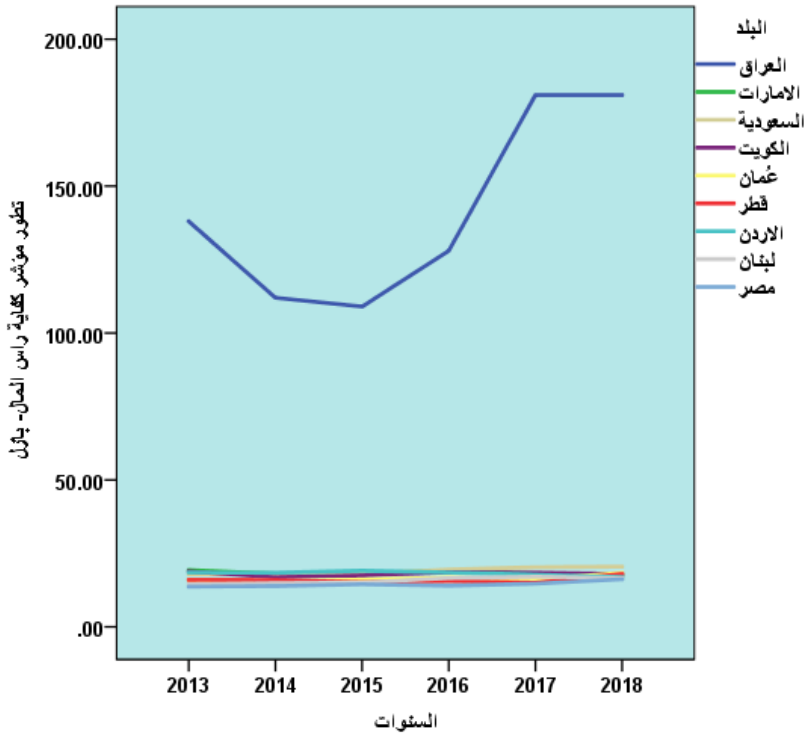

شكل (11)

تطور كفاية رأس المال (بازل III) للدول العربية

ثانيا: مؤشر معدل العائد على الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة.

جدول (11)

تطور معدل العائد على الموجودات في القطاعات المصرفية العربية للفترة (2013 – 2018)

الدول/السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العراق	0.4	0.5	0.5	0.4	1.2	0.53
الإمارات	1.5	1.7	1.5	1.3	1.4	1.4
السعودية	2	2	2	1.8	2	2.1
الكويت	1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.3
عمان	1.7	1.9	1.7	1.5	1.5	1.6
قطر	2.1	2.3	2	1.7	1.5	1.6
الأردن	1.2	1.4	1.3	1.1	1.2	1.2
لبنان	0.98	0.96	0.98	0.94	1.06	1
مصر	1	1.3	1.5	2	2	1.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، صندوق النقد العربي 2019 – 2020

من الجدول أعلاه تبين أن تطور المعدل العائد على الموجودات للفترة ما بين (2013–2018) للدول العربية ومنهم العراق حيث كانت النسبة 0.4 في 2013 واتجهت نحو الإنخفاض المستمر حتى وصلت النسبة 0.53 في 2018 وهذا له تأثير سلبي على اداء المصرف، كما أن مؤشر النسبة في الإمارات كان 1.5 في 2013 واتجه نحو الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت النسبة 1.4 في 2018 وهذا له تأثير قليل على الأداء المصرف، كما أن المؤشر في السعودية كان افضل من الإمارات حيث كانت النسبة 2 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع حتى وصلت النسبة 2.1 في 2018 وهذا له تأثير افضل على أداء المصرف، اما بالنسبة إلى الكويت كانت النسبة 1 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع حتى وصلت النسبة 1.3 في 2018 وهذا له تأثير على اداء المصرف، أما في عمان كانت النسبة 1.7 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت النسبة 1.6 في 2018 وهذا له تأثير سلبي على اداء المصرف، وفي

قطر كانت النسبة 2.1 في 2013 واتجهت نحو الأرتفاع والإنخفاض حتى وصلت النسبة 1.6 في 2018 وكان هذا التأثير سلبياً على اداء المصرف، أما في الأردن كانت النسبة 1.2 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع والإنخفاض حتى وصلت النسبة 1.2 في 2018 مما لم يؤثر على اداء المصرف، وفي لبنان كان اداء المصرف افضل من الأردن حيث كانت النسبة 0.98 في 2013 واتجهت نحو الإرتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 1 في 2018 ويعد اداء المصرف افضل وله تأثير ايجابي، كذلك مصر حيث كانت النسبة 1 في 2013 واتجهت نحو الأرتفاع المستمر حتى وصلت النسبة 1.5 في 2018 ويعد الأداء افضل للمصرف.

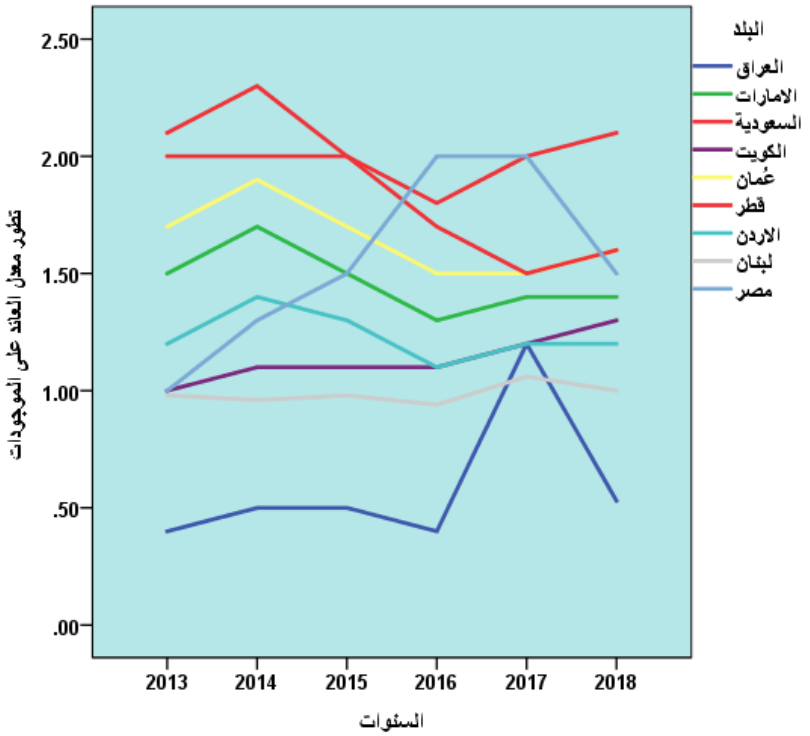

شكل (12)

تطور معدل العائد على الموجودات

ثالثا: اثر بازل III على الربحية في القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة.

تتألف الدراسة من متغيرين أحدها مفسر وهو متغير (مقررات بازل (X)) والأخر معتمد متمثلاً بـ (الربحية المصرفية (Y))، وبعدد مشاهدات (n=54). تم استخدام برنامج (SPSS V24) في اختبار البيانات واجرء التحاليل الإحصائية المناسبة، وتم اجراء اختبار القيم الشاذة (Mahalanobis Distances) للكشف عن وجود أو عدم وجود قيم شاذة في مشاهدات المتغيرات المدروسة، وكانت النتيجة هي عدم وجود قيم شاذة في مشاهدات المتغيرات المدروسة،

كما تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk) للمتغيرات المدروسة وذلك من اجل معرفة هل أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا ؟، لان عدم توفر هذا الشرط يؤدي إلى تشوه نتائج التحليل سواء في الاختبارات والمؤشرات الإحصائية أو التقديرات. ونتائج الإختبار كانت كالآتي:اعتماداً على نتائج اختبار (Shapiro-Wilk)

جدول (12)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات

Tests of Normality			
	Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.
تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)	0.418	54	0.000
تطور معدل العائد على الموجودات	0.965	54	0.112
*. This is a lower bound of the true significance.			
a. Lilliefors Significance Correction			

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى برنامج SPSS V24

من نتائج الاختبار نجد أن المتغير المفسر (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) لا يتوزع بشكل طبيعي، وإن المتغير المعتمد (تطور معدل العائد على الموجودات) يتوزع وفق التوزيع الطبيعي، لذا يجب استخدام احدى تقنيات تعديل البيانات وهي تقنية المعاينة بإرجاع (Bootstrap) في جميع عمليات التقدير اللاحقة.

سوف يتم عرض بعض المؤشرات الإحصائية ورسم متوسطات كل من متغير (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) و(تطور معدل العائد على الموجودات) لكل دولة من الدول قيد الدراسة.

جدول (13)

وصف مؤشرات كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات

Case Summaries			
البلد		تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)	تطور معدل العائد على الموجودات
العراق	Mean	141.5	0.5883
	Std. Deviation	32.37746	0.30466
	Minimum	109.00	0.40
	Maximum	181.00	1.20

الإمارات	Mean	18.3667	1.4667
	Std. Deviation	.64083	.13663
	Minimum	17.50	1.30
	Maximum	19.30	1.70
السعودية	Mean	19.0333	1.9833
	Std. Deviation	1.21765	.09832
	Minimum	17.90	1.80
	Maximum	20.50	2.10
الكويت	Mean	18.0500	1.1333
	Std. Deviation	.74498	.10328
	Minimum	16.90	1.00
	Maximum	18.90	1.30
عُمان	Mean	16.5000	1.6500
	Std. Deviation	1.01980	.15166
	Minimum	15.50	1.50
	Maximum	18.40	1.90
قطر	Mean	15.9500	1.8667
	Std. Deviation	1.07657	.31411
	Minimum	15.00	1.50
	Maximum	18.00	2.30
الأردن	Mean	18.2000	1.2333
	Std. Deviation	.75895	.10328
	Minimum	16.90	1.10
	Maximum	19.10	1.40
لبنان	Mean	15.8000	.9867
	Std. Deviation	1.09179	.04131
	Minimum	14.50	.94
	Maximum	17.10	1.06
مصر	Mean	14.5000	1.5500
	Std. Deviation	.91433	.39370
	Minimum	13.70	1.00
	Maximum	16.20	2.00
Total	Mean	30.8778	1.3843
	Std. Deviation	40.74420	.46677
	Minimum	13.70	.40
	Maximum	181.00	2.30

الجدول أعلاه يبين بعض المؤشرات الإحصائية والمتمثلة بالوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأقل قيمة واعلى قيمة لكل من تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) و تطور معدل العائد على الموجودات ولكل بلد على حدةٍ، إذ كان أعلى معدل مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) في دولة العراق وبلغ (141.5) واقل معدل تطور لمؤشر كفاية رأس المال (بازل III) كان في دولة مصر وبلغ (14.5)، أما بالنسبة لأعلى معدل العائد على الموجودات كان في دولة (السعودية) حيث بلغ (1.9833)، أما أقل معدل عائد على الموجودات كان في دولة (العراق) إذ بلغ (0.5883)، ويمكن توضيح الرسم الخاص للمتغيرين عبر الدول المختلفة قيد الدراسة بالآتي:

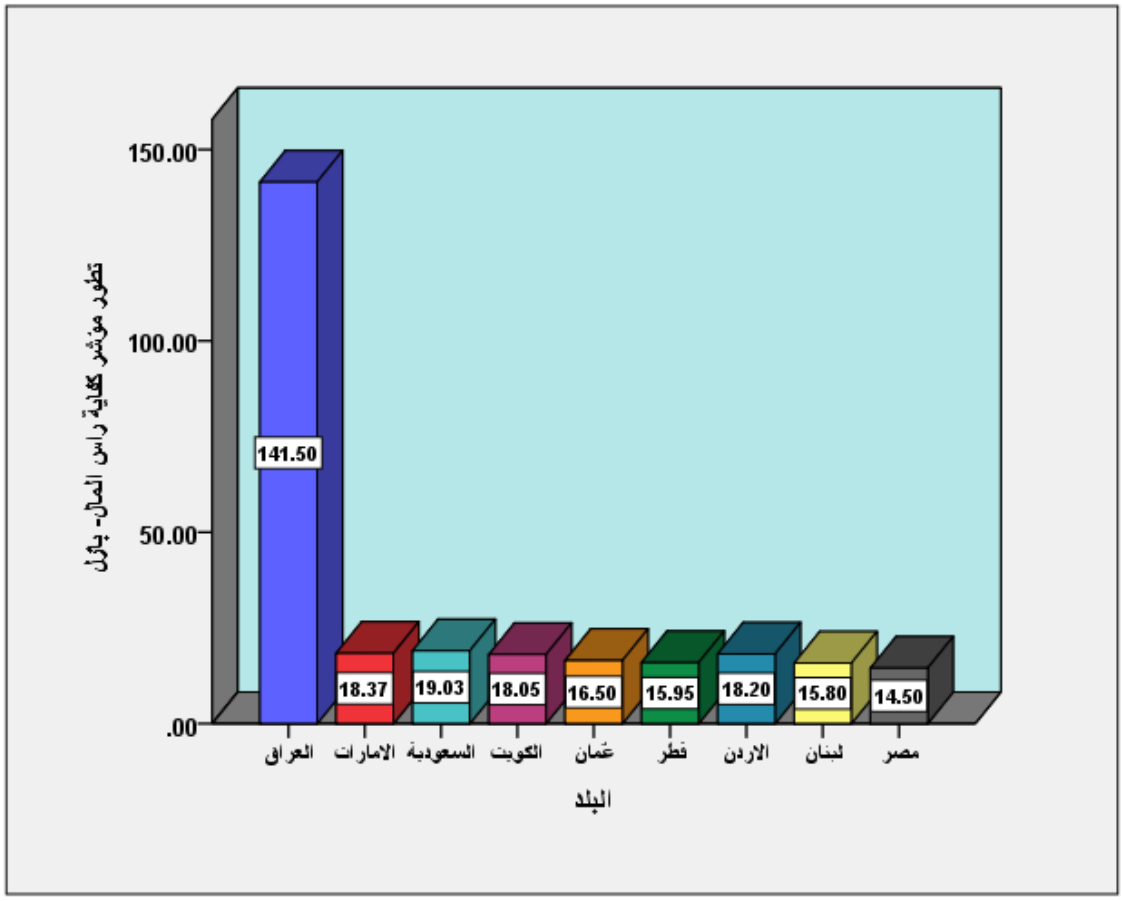

شكل (13)

تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)

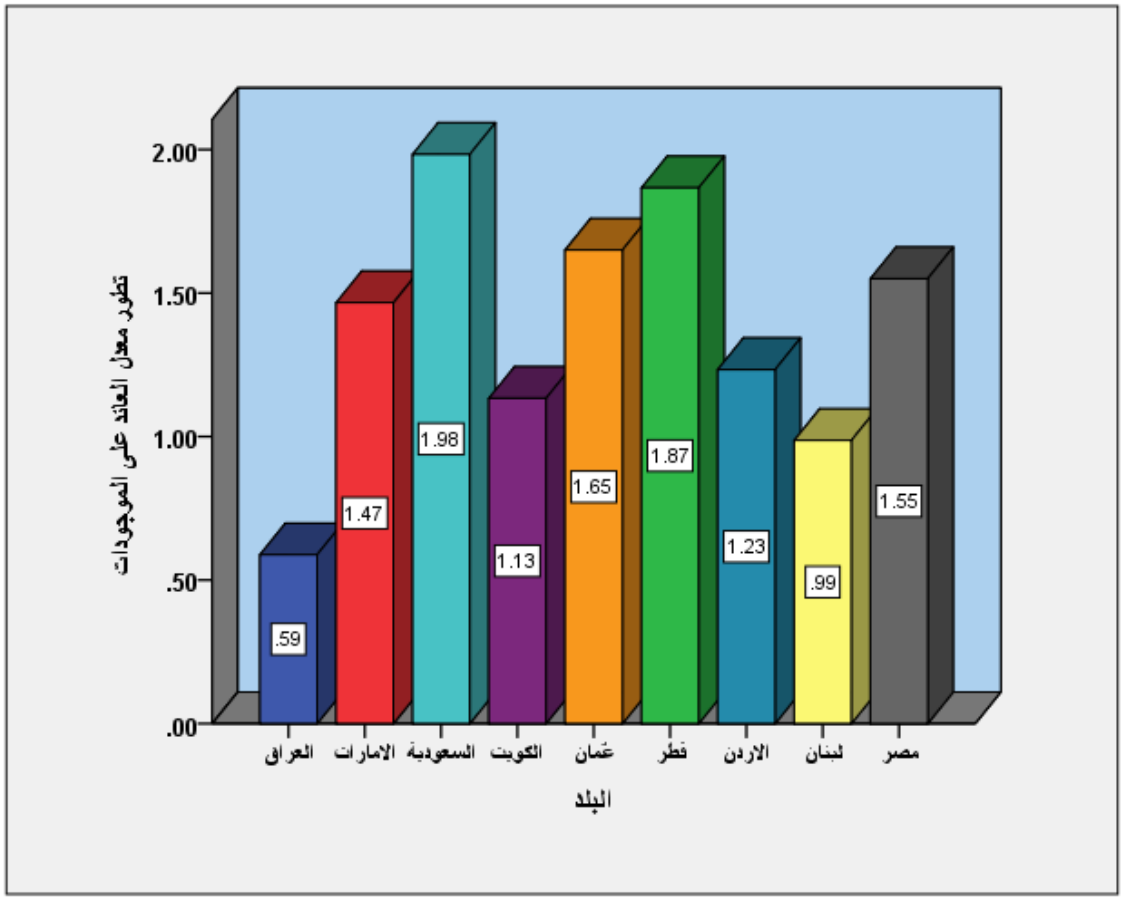

شكل (14)

تطور معدل العائد على الموجودات

الرسمان الأخيران يبينان لنا نفس النتيجة التي توصلنا اليها في الجدول السابق فضلاً عن إمكانية ملاحظة التغيرات لكل دولة.

معامل الارتباط:

في هذه الفقرة سنوضح طبيعة العلاقة بين متغيري تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات، باستخدام معامل ارتباط (Pearson Correlation) وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (14)

معامل الإرتباط بين مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) وتطور معدل العائد على الموجودات

Correlations				
				تطور معدل العائد على الموجودات
تطور مؤشر كفاية رأس المال– بازل III	معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation			- 0.558
	N			54
	Bootstrap[c]	Bias		0.0060
		Std. Error		0.1120
		95% Confidence Interval	Lower	- 0.7300
			Upper	-0.3200
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
bootstrap results are based on 2000 bootstrap samples ،c. Unless otherwise noted				

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى برنامج SPSS V24

نجد من نتائج الجدول أعلاه أن هناك علاقة عكسية (r=-0.558) وذات معنوية عالية ما بين تطور معدل العائد على الموجودات وتطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII)، وذلك لان إشارة قيمة الحد الأدنى والحد الأعلى لحدود الثقة (95% Confidence Interval) هي نفس الإشارة، وقد اعتمدنا على حدود الثقة في اتخاذ القرار بدلاً عن القيمة الاحتمالية (P-value) وذلك لان أحد المتغيرين لا يتبع التوزيع الطبيعي.

❖ تحليل العلاقة الخطية:

تتمثل نتائج تحليل العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد بأربعة معايير وهي رسم الشكل الانتشاري بين المتغيرين وقيمة معامل التحديد(R^2) وقيمة (F) في جدول تحليل التباين، وقيم معلمات النموذج في جدول تحليل الانحدار فضلاً عن قيم (t) التابعة لها، ونتائج التحليل كانت كالآتي:

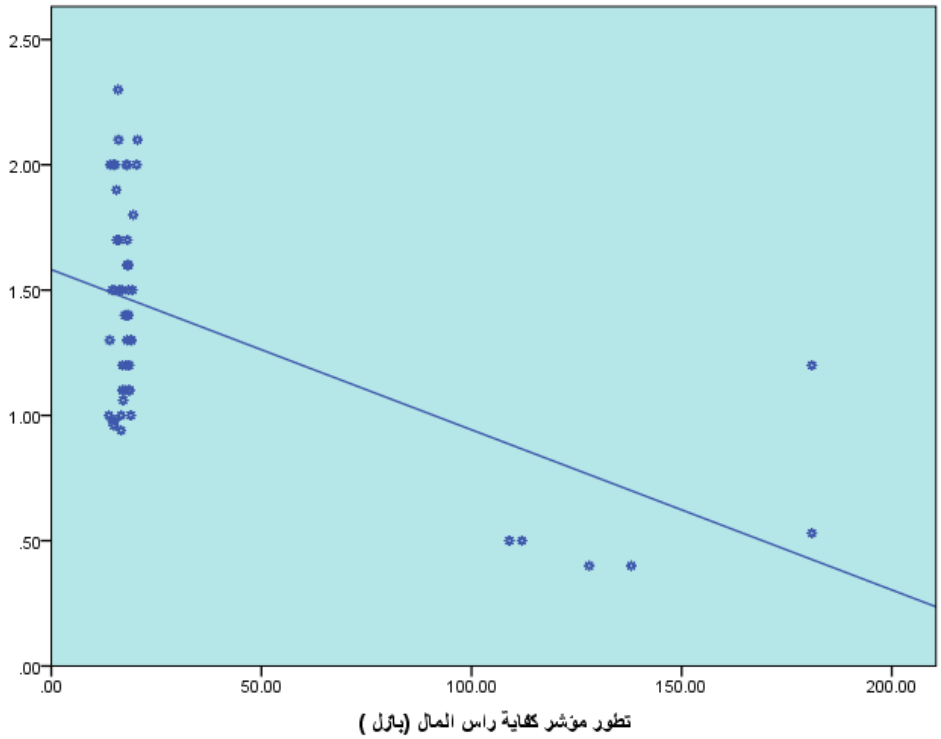

شكل (15)

انتشار البيانات ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات(خطي)

جدول (15)

تحليل الانحدار وتحليل التباين لعلاقة الأثر ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII)على معدل العائد على الموجودات

تحليل الانحدار Regression analysis						
	المعاملات Coefficients	تحليل التباين ANOVA	معامل التحديد R-squared	متوسط مربعات الخطأ MSE	قيمة (t_{Cal}) المحسوبة	المعنوية Sig.
	B	F_{Cal} (Sig.)				
تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)	-0.0060	23.493 (0.000)	0.311	0.153	4.139	0.0001
(Constant)	1.582				6.259	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى برنامج SPSS V24

من ملاحظة نتائج الجدول الأخير نجد أن قيمة (F) المحسوبة (F_{Cal}=23.493) أكبر من قيمة (F) الجدولية (F_{Tab}=4.04)، وهذا دليل على أن تأثير المتغير المفسر (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) يختلف عن الصفر بشكل معنوي، كما يؤكد نفس النتيجة مقارنة القيمة المعنوية (Sig.=0.000) لاختبار (F) في جدول تحليل التباين حيث نجد أنها اقل من (0.05) ولهذا دلالة على أن تأثير المتغير المفسر (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) يفرق معنوياً عن الصفر في تأثيره على المتغير المعتمد (**معدل العائد على الموجودات**)، كما نلاحظ أن أثر تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) على **معدل العائد على الموجودات** عكسي إذ بزيادة وحدة واحدة من (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) فإن **معدل العائد على الموجودات** سيقل بمقدار (0.006) وهذا الأثر ايضاً معنوي لان القيمة المطلقة لـ(t) المحسوبة (t_{Cal}=4.139) أكبر من القيمة الجدولية (t_{Tab}=1.96)، كما تؤكد نفس النتيجة القيمة المعنوية حيث أن (Prob.=0.0001) هي اقل من (0.05)، أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد (R-squared=0.311) الذي يبين أن تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III) يفسر ما نسبته (31%) من التغير الحاصل في **معدل العائد على الموجودات**، والنموذج الرياضي للعلاقة الخطية بين المتغيرين هي كالآتي:

$$\hat{Y} = 1.582 - 0.006X$$

❖ **تحليل العلاقة غير الخطية بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد:**

الخطوة الأولى في بيان أثر متغير على متغير آخر هو في الكشف عن نوع العلاقة بين المتغيرين هل هي خطية ام غير خطية ؟، وتتم هذه العملية من خلال الرسم البياني واختبار (Curve estimate)، والشكل الآتي يوضح لنا أن شكل العلاقة بين المتغيرين:

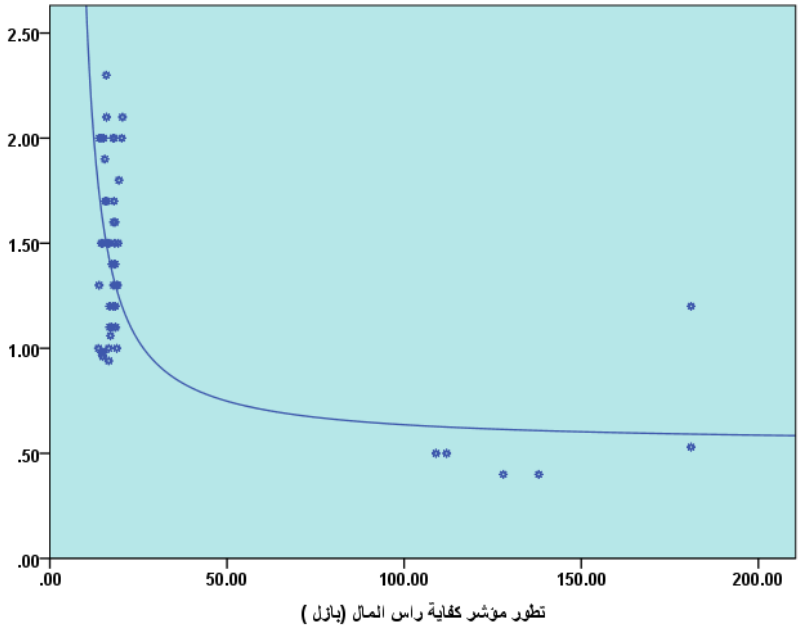

شكل (16)

انتشار البيانات ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII)على معدل العائد على الموجودات (غير الخطي)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير خطية وبعد اختبار جملة من العلاقات باستخدام برنامج (SPSS) توصلنا إلى أن النموذج الأمثل الذي يصف العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد هو نموذج منحنى (S-curve)، وأن قيم كل معامل التحديد وتحليل التباين وقيم معاملات الإنحدار هي كما موضحة في الجدول ادناه:

جدول (16)

تحليل الانحدار غير الخطي وتحليل التباين للعلاقة ما بين تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازلIII)على معدل العائد على الموجودات

تحليل الانحدار Regression analysis						
	المعاملات Coefficients	تحليل التباين ANOVA	معامل التحديد R-squared	متوسط مربعات الخطأ MSE	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية Sig.
	B	F (Sig.)				
تطور مؤشر كفاية/ رأس المال (بازل III) 1	16.233	46.758 (0.000)	0.47	0.091	6.838	0.000
(Constant)	-0.615				-4.603	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد إلى برنامج SPSS V24

ومـن خـلال ملاحظـة النتـائج فـي الجـداول الثلاثـة الأخيـرة نجـد أن العلاقـة المنحنيـة (*S-curve*) هي العلاقة غير خطية التي مثلت أثر (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) على **معدل العائد على الموجودات،** حيث فسر (تطور مؤشر كفاية رأس المال (بازل III)) ما نسـبته (47%) مـن التغيـرات الحاصـلة فـي **معـدل العائـد علـى الموجـودات،** كمـا أن جميـع المعاملات معنوية.

والنمـوذج الرياضـي (*S-curve*. Model) الـذي يمثـل العلاقـة بـين الإئتمـان المـالي والاستقرار المالي هو كالآتي:

$$\hat{Y} = e^{(-0.615+\frac{16.23}{X})}$$

ملاحظـة: يمكننـا الحكـم علـى أي مـن النمـوذجين أفضـل فـي التقـدير هـل هـو النمـوذج الخطـي أم غيـر الخطـي مـن خـلال معيـاري معامـل التحديـد (R^2) ومتوسـط مربعـات الخطـأ (MSE)، إذ نختـار النمـوذج الـذي يعطينـا أكبـر قيمـة لمعامـل التحديـد وأصـغر قيمـة لمتوسـط مربعات الخطأ، والنموذج المناسب في دراستنا هذه هو النموذج غير الخطـي (S-curve) (لأنه يمتلك أكبر قيمة لمعامل التحديد (47%) واقل قيمة لمتوسط مربعات الخطأ (0.091)).

الاستنتاجات

1. يعتبر مؤشر بازل III من المؤشرات الضرورية للحفاظ على رؤوس اموال القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة وتطبيقه ضروري ويتضمن سلامة القطاع بأكمله في مواجهة أي ازمة متوقع حدوثها.
2. تمكنت جميع الدول العربية عينة الدراسة (العراق، الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الأردن، لبنان، مصر) من تطبيق متطلبات بازل III والبالغة 10.5 بل وتعدت الدول العربية هذا المؤشر بكثير.
3. يلاحظ تطور مؤشر العائد على اجمالي الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة (العراق، الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الأردن، لبنان، مصر) .
4. وجود علاقة ارتباط معنوية عالية بين مؤشر بازل III ومؤشر معدل العائد على الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة (العراق، الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الأردن، لبنان، مصر) .
5. نجد أن اثر مؤشر بازل III كان ذو تأثير معنوي على معدل العائد على الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة (العراق، الإمارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الأردن، لبنان، مصر) .

التوصيات

1. ضرورة تطوير الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف العربية لمواكبة التطورات المصرفية المحلية والدولية ومواجهة الأزمات المتتالية.
2. التزام المصارف بتطبيق اتفاقية بازل III يسهم في تدعيم رؤوس اموال المصارف العربية ويجعلها اقدر على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تحدث دائما.
3. تشريع القوانين والأنظمة المصرفية التي تضمن الحفاظ على سلامة المصارف العربية وتسهم في تطوير المصارف فضلا عن تطوير البنية التحتية المصرفية ورفع كفاءتها.
4. زيادة المنافسة في القطاع المصرفي بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وذات كلف منخفضة يسهم في تطوير القطاع المصرفي العربي فضلا عن جذب الزبائن ورجال الأعمال والذي ينعكس ايجابيا عليه.
5. تطوير الكوادر البشرية والعاملين في القطاع المصرفي على استخدام احدث التقنيات المصرفية الحديثة واساليب تقديم الخدمات المصرفية بطريقة مميزة.

المصادر والمراجع

اولا: القران الكريم

1- **سورة النساء، 29**

ثانيا: الوثائق والنشرات الرسمية:

1- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.

2- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

3- تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020.

ثالثا: الرسائل و الأطاريح

1- الأحسن، مفيدة، 2019 ، الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم اداء المصارف التجارية – دراسة قياسية لعينة من المصارف الجزائرية من 2005 إلى 2015، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

2- حسن، حمزة علي صبحي، 2015، دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي – بالتطبيق على المصارف الاسلامية –، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

3- دبيك، هاني احمد محمود، 2015، العلاقة بين كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية في فلسطين.

4- دحمان، فاطمة الزهراء، ايمان جعفر، 2017، فعالية الرقابة المصرفية على اداء البنوك التجارية – دراسة حالة بنكي BADR.BEA بالمسيلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في الجزائر.

5- رومان، خديجة، نريمان طالب، 2014، ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل III – دراسة حالة ولاية سعيدة –، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي في الجزائر.

6- زيداي، مريم، 2017، اتفاقية بازل III لقياس كفاية رأس المال المصرفي وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي – دراسة حالة مصرفي ابو ظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيظر بسكرة في الجزائر.

7- شريف، آيات ضياء يونس، 2018، أثر مكونات رأس المال العامل على ربحية المصارف – دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية –، رسالة دبلوم عالي (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

8- شهاب الدين، ابتسام السيد، 2016، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط في الأردن.

9- عروف، سهيلة، سمية عثمانية، 2016، واقع تطبيق مقررات بازل II وبازل III في القطاع المصرفي الجزائري – دراسة حالة الجزائر –، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة – في الجزائر.

10- قارون، احمد، 2013، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف 1- في الجزائر.

11- المدهون، احمد فؤاد، 2017، أثر تطبيق ابعاد بطاقة الأداء المتوازن في تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فسطين – دراسة ميدانية –، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة.

12- المزوري، حسين احمد حسين، 2005، أثر مقررات بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف اموال المصارف – دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

13- معمري، نارجس، 2020، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل III – دراسة حالة بنك التنمية المحلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج.

14- الموسومي، مروج طاهر هذال، 2017، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005 – 2014 –دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
15- النعيمي، زهراء أحمد محمد، 2005، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل
16- وسام، شيلي، 2010، مقررات بازل II ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية – دراسة تجربة لبنان، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة –

رابعا: المجلات والدوريات

1- ادم، جعفر حسن البشير، ابراهيم فضل المولى، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية ودورها في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الاول، العدد 16، 2015.
2- حزوري، حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف، مجلة جامعة الفرات، 2018.
3- الحسيني، بسام، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا – دراسة تطبيقية –، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 33، 2016.
4- داؤود، محمد بدر، اثر محددات كفاية رأس المال على ادارة المصارف التجارية سوريا، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23، 2017.
5- رشم، محمد حسن، علاء داشي دغيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة –، جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2018.
6- سعيد، عبدالسلام لفتة، بلال نوري سعيد، المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية – دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC و Barclays، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 108، 2016.

7- صورية، عاشور، مهدي ذوادي، اثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة لبنوك الخاصة الجزائرية، المجلد الخامس، العدد الاول، 2019.
8- طقطق، محمد جمال، سلمان معلا، رنا محمد علي والي، أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية BASY)، مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد الرابع، 2020.
9- المالكي، زهراء ناجي عبيد، أحمد محمد فهمي سعيد، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل I و II في المخاطرة الائتمانية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، الفصل الثالث، 2013.
10- محمد، سعاد عبدالفتاح، مثال مرهون مبارك، رعد فاضل بابان، قياس كفاية رأس المال في المصارف الاهلية – دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013.
11- مفتاح، صالح، فاطمة رحال، كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل I و II وواقع تطبيقها لتوصيات بازل III، المؤتمر الدولي الاول، 2019.
12- موارد، تهتان، شروقي زيد الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2011، مجلة الجزائر للاقتصاد والمالي، العدد الاول، 2014.

سادسا: الكتب والمراجع

1- الافندي، محمد أحمد، 2018، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
2- البديوي، محمد فتحي، 2012، إدارة البنوك، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر.
3- جبر، هشام، 2008، إدارة المصارف، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.
4- الحوراني، أكرم محمود، عبدالرزاق حسن حساني، 2011، النقود والمصارف، ط1، منشورات جامعة دمشق، شوريا.

5- السنفي، عبدالله عبدالله، 2013، الإدارة المالية، ط2، دار الكتب الجامعي – صنعاء –، اليمن.
6- السيسي، صلاح الدين حسن، 2019، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، مصر.
7- الشمري، صادق راشد، 2018، ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، العراق.
8- غربي، عبدالحليم عمار، 2017، مبادئ الأعمال المصرفية، ط1، ، السعودية.
9- محمد، طه عبدالعظيم، 2020، الصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل III، ط1، دار التعليم الجامعي، مصر.
10- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير، 2020، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين.
11- الوادي، محمود، حسين سمحان، سهيل سمحان، 2010، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

سابعا: مصادر الاجنبية

A. Ananchoti kul، Nasha &seneviratne ،dulani ،2015 ،monetary policy transmission in Emerging Asia: the Role of bank and the Effects of Financial Globali zation Intrenational Monetary Fund ،IMF Working paper، WP/15 / 207.

B. Adler، Gustaro and Cerutti ،Eugeio، 2015 ،are Foreign Banks asfeti aren، Evidence from past banking crises ،international monetary fund، IMF working paper wp / 15 /43.

Abstract

Basel III requirements are prepared of the necessary requirements to develop durability and money - laden for the Arab banking sector and it was assigned in light of the fluctuating economic conditions in recent years . The study aims to present the subject of the Basel convention III and it's - reflection on banking profitability in the banking of Arab countries. Study sample and analysis of developments in banking performance as well as testing the impact of implementing the Basel III convention on the profitability of the banking sector in the Arab countries the study sample , the study concluded that there is a positive effect of implementing Basel III. The study sample on the profitability of the banking sector in the Arab Countries.

Basel Ⅲ requirements and their reflection on banking profitability A study in a sample of Arab banks For the period 2013-2018

By

Bahaa Hussien Ali Muhammed Al-Jumaili

To

The council of the college of administration and economy college in Mosul University

As part of the requirements of attaining the diploma certificate in Department of Banking and Finance\Banking Sciences

Supervised by

Dr. Zahraa Ahmed Al-Nuaimi

1442A.H **2020A.D**

University of Mosul

College of Administration

And Economics

Basel Ⅲ requirements and their reflection on banking profitability A study in a sample of Arab banks For the period 2013-2018

Bahaa Hussien Ali Muhammed Al-Jumaili

postgraduate Diploma in banking and Financil Sciences.

Banking Sciences

Supervised by

Dr. Zahraa Ahmed Al-Nuaimi

1442A.H **2020A.D**